

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/50/Add.1
3 October 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١١(د) من جدول الأعمال المؤقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،
بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

حقوق الإنسان والنزوح الجماعي والمشردون

المشردون داخليا

تقرير مقدم من السيد فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام
عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٩٥/١٩٩٢

إضافة

لمحات عن التشرد: كولومبيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣	٩ - ١	مقدمة
٥	٢٢ - ١٠	أولا - لمحة عامة عن الأزمة
٥	١٦ - ١٠	ألف - ظهور الأزمة
٦	٢٢ - ١٧	باء - السياق التاريخي والسياسي الاجتماعي - الاقتصادي

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
٩	١٠٧ - ٢٢	ثانيا - البعثة ونتائجها
٩	٢٥ - ٢٢	ألف - المناطق التي تمت زيارتها
١٠	٥١ - ٣٦	باء - العنف كسبب رئيسي للتشرد
١٤	٦٠ - ٥٢	جيم - أنماط وعواقب التشرد
١٥	٧٣ - ٦١	دال - قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ..
١٨	٩٢ - ٧٤	هاء - التدابير التي اتخذتها الحكومة
٢٣	١٠٠ - ٩٣	واو - دور الأوساط غير الحكومية
٢٥	١٠٧ - ١٠١	زاي - دور المجتمع الدولي
٢٦	١٣٥ - ١٠٨	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات
٢٦	١١٠ - ١٠٨	ألف - تعريف "الأشخاص المشردين داخليا"
٢٧	١٢١ - ١١١	باء - الحماية والمساعدة
٢٩	١٢٧ - ١٢٢	جيم - التصدي لأسباب التشرد
٣١	١٣٥ - ١٢٨	دال - مشاركة المجتمع الدولي

المرفقات

الاول - الإعلان الختامي

الثاني - مناطق الطرد والاستقبال

الثالث - خريطة كولومبيا

المقدمة

- ١- قام ممثل الأمين العام المعني بمسائل الأشخاص المشردين داخليا بزيارة كولومبيا في الفترة من ١٠ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بناءً على دعوة من الحكومة. ويصف هذا التقرير برنامج الأنشطة، ونتائج البعثة، والحوار الذي أجراه الممثل مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في البلد حول أزمة التشرد الداخلي ليس فقط في كولومبيا بل وكظاهرة عالمية أيضا.
- ٢- ويرغب الممثل في الاعراب عن تقديره لما لمسه من تعاون ومساعدة من حكومة كولومبيا، خاصة من وزارة الخارجية ومكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان، وهما الجهتان اللتان نسقتا الزيارة.
- ٣- وكان النهج الذي اتبعه الممثل في كولومبيا بوصفها دراسة إفرادية، تجسيدا للإتجاه المنهجي العام الذي يتبعه في تأدية مهام ولايته. وهو قائم، كما هو موضح في شتى تقاريره المقدمة الى اللجنة (انظر Add.1 و E/CN.4/1994/44)، على الاعتراف بأن الأشخاص المشردين داخليا يخضعون للولاية القضائية الداخلية ومن ثم للسيادة الوطنية للبلد المعني. كما أنه قائم على افتراض أساسي بأن السيادة الوطنية تحمل في طياتها مسؤولياتها تجاه مواطنيها وأن الحكومات تنهض بالفعل بتلك المسؤولية في الظروف العادية. ومع ذلك، تتسبب أزمة التشرد الداخلي في خلق مشاكل خاصة قد تحول دون قيام الحكومات بتوفير ما يكفي من الحماية والمساعدة لمواطنيها. ويتوقع من الحكومات في مثل هذه الظروف أن تلتزم بالتعاون الدولي، أو أن ترحب به على الأقل، لتعزيز أو استكمال جهودها.
- ٤- ويهدف ممثل الأمين العام، بالاستناد إلى مفهوم احترام السيادة ومفهوم الاعتراف بالمسؤوليات المرتبطة بها، الى الاضطلاع بمهام ولايته بروح من التعاون مع الحكومات محاولا تفهم مشاكل التشرد الداخلي والعقبات التي تعرقل توفير ما يكفي من الحماية والمساعدة، وما ينبغي أن يفعله البلد المعني والمجتمع الدولي على السواء لإيجاد حل لهذه الحالة. وفي الحالات التي لا تتمكن فيها الحكومات من توفير الحماية والمساعدة للجماهير التي تعاني، أو التي تكون فيها الحكومات غير راغبة في ذلك، وفي حالة عدم ترحيب هذه الحكومات بالمساعدة الدولية، يتوقع من المجتمع الدولي أن يتدخل بحسم لملء الفراغ الأدبي الناجم عن إخفاق الحكومة في الاضطلاع بالمسؤولية المرتبطة بسيادتها.
- ٥- كما يعلق ممثل الأمين العام أهمية كبيرة على الربط بين المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان التي ينطوي عليها التحدي المتمثل في إقرار السلم كأنجع وسيلة للقضاء على أسباب التشرد الضمنية. وليس من الممكن إيجاد حلول فعالة ودائمة لمشاكل التشرد الداخلي دون احتواء هذه النزاعات أو حلها بالطرق السلمية. وإذا كان حل النزاعات لا يدخل في إطار ولاية ممثل الأمين العام فإنه يعتبر دوره في توصيل هذه الرسالة الى الأطراف الرئيسية في النزاعات الداخلية والى المجتمع الدولي دورا حافزا.
- ٦- وفي حالة قيام ممثل الأمين العام بزيارة البلدان التي تعاني من مشاكل تشرد جسيمة ولا يجد ما يدعو الى القلق، تصبح ولايته في هذه الحالة غير ضرورية. وفي واقع الأمر، فإن وجود مشاكل جسيمة تتطلب حولا عاجلة ودائمة، وتعاوننا من الحكومات في بحث هذه المشاكل والتصدي لها، واستجابة فعالة من المجتمع الدولي، هو ما يجعل من هذه الولاية تحديا تفرضه الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان. وكانت تلك هي الحالة في جوهرها بالنسبة لزيارة ممثل الأمين العام الميدانية الى كولومبيا.
- ٧- وقد استقبل الممثل ووزيرا الدفاع والزراعة، ونائب وزير الخارجية، والمستشار الرئاسي لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. كما قابل كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ومكتب المستشار الرئاسي لتشجيع

وحماية حقوق الإنسان، وكذلك مندوبي "البروكورادوريا" (مكتب المدعي/النائب العام للأمم) لحقوق الإنسان والزراعة وأمين المظالم الوطني. وأجرى الممثل مقابلات مع مندوبي الوكالات المتخصصة الحكومية الدولية، وموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وكذلك ممثلي المؤتمر الكنسي الأسقفي وأعضاء المجتمع الأكاديمي. كما أُتيحت له الفرصة للاستماع إلى عدد كبير من الأشخاص المشردين والشهود، في بوغوتا وفي زيارته الميدانية على السواء. وكما حدث في زيارته السابقة المماثلة لبلدان أخرى، سعى، في حدود الفترة الزمنية القصيرة المتاحة، إلى أن يستمع إلى مختلف الآراء حول الحالة المعقدة للتشرد في كولومبيا من شتى الشرائح الاجتماعية والسياسية والقانونية والدينية والفكرية في المجتمع الكولومبي. كما أُتيحت له الفرصة لأن يستمع إلى موجز حول التطورات في أمريكا الوسطى من ممثلي "برنامج رعاية المشردين واللاجئين والعائدين"، وفي بلدان أخرى في المنطقة عن طريق منظمات أخرى غير حكومية. ومن الناحية الأخرى، ولأسباب منها ضيق الوقت المتاح له وكذلك توقيت البعثة (التي حدثت في فترة انتخابات رئاسية وانتخابات أخرى)، لم يتمكن الممثل من مقابلة المزيد من كبار المسؤولين الحكوميين، خاصة في القوات المسلحة وفي دائرة الأمن الإدارية وممثلي المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح في البلد كما كان يرغب.

٨- ونظرا إلى تخطيط القيام بالبعثة في وقت ترقب إجراء تغييرات حكومية، فقد اعتبر أن المشاكل الهيكلية في البلد ستفضي إلى مزيد من حالات من التشرد في المستقبل المنظور بغض النظر عن التغييرات الحكومية. كما كان من المعتقد أن المسؤولين المقرر أن يتحدثوا مع الممثل لديهم المعرفة الضرورية بمشاكل التشرد وأن بإمكانهم إطلاعهم على تجاربهم ودرايتهم بالحالة. أما الخيار الثاني، وهو القيام بالبعثة في وقت لاحق بعد سنة أو سنتين، عندما تكون السلطات قد وصلت إلى ما يكفي من مستوى الخبرة بالمشاكل، فكان خيارا أقل استصوابا لدى كل من الممثل والحكومة. ومن وجهة نظر الممثل، كان من شأن ذلك أن يحرمه مما تمثله الحالة في كولومبيا من تجربة مفيدة لدراسته لمشكلة التشرد الداخلي، بينما أبلغ الممثل بأن الحكومة الكولومبية لن تتمكن من الاستفادة من خبرته في وقت يصبح فيه الإعلان الدقيق عن المشكلة بغية التصدي لها أحد أهم أولوياتها. ونظرا لهذا الاهتمام المتبادل ببعثة الممثل في ذلك الوقت، يعرب الممثل عن أمله في أن يكون تقريره بمثابة اختبار للحكومة الجديدة، حتى وإن لم يعكس آراءها المحددة بصورة كاملة.

٩- وقد راعى هذا التقرير بقدر الإمكان مختلف الإجراءات التي اضطلعت بها الحكومة الكولومبية في ميدان حقوق الإنسان في الماضي، على النحو المقدم إلى شتى آليات الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الحكومية الدولية وعلى نحو ما هو موثق في تقاريرها. كما نظر التقرير، ضمن ما نظر، في التوصيات المتعلقة بمشكلة التشرد الداخلي والتي أوصت بها بعثتان سابقتان لتقصي الحقائق تابعتان للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، في البلد في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ وبعثة تقييمية للأمم المتحدة لمكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٢ ومدى تطبيقها. وبالنظر إلى أن الحكومة قد أتاحَت كذلك للممثل النسخة الأولية من تقرير بعثة اضطلعت بها هيئة مستقلة متخصصة في التشرد الداخلي، وهي الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية، والذي ترد فيه اقتراحات بإجراءات ممكنة من جانب الحكومة فيما يتعلق بحالة التشرد في البلد في أواخر عام ١٩٩٢، فقد وُضعت توصياتها في الاعتبار كذلك^(١).

أولا - لمحة عامة عن الأزمة

ألف - ظهور الأزمة

١٠- ليس لدى حكومة كولومبيا أية إحصائيات عن عدد الأشخاص المشردين داخليا، على الرغم من تركيز المسؤولين الحكوميين في مناقشاتهم مع الممثل على أن المشكلة جسيمة جدا. وفي تقدير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن عدد المشردين داخليا هو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل^(٧).

١١- وأثيرت شكوك كثيرة حول دقة هذه الأرقام أثناء زيارة الممثل. وعلى سبيل المثال، وفي إحدى الوثائق التي أعدها، بمناسبة زيارة الممثل، أمين المظالم المحلي في إحدى المقاطعات التي تعرف بأنها منطقة رئيسية لاستقبال المشردين، ذكر أنه لا يوجد تسجيل للأشخاص المشردين في وكالات من مثل المستشفى، أو مكتب رئيس البلدية، أو معهد الرعاية الاجتماعية. وفي نفس الاتجاه، أعربت إحدى المنظمات الدولية عن دهشتها من حقيقة أن عددا ضئيلا للغاية من الأشخاص المشردين قد اتصل بها للحصول على المساعدة على الرغم من الأرقام الكبيرة المذكورة. ومع ذلك، قالت منظمات أخرى إنها ترى أن الأرقام لا تمثل سوى قمة جبل الثلج العائم. وتواتر التأكيد على أن المشكلة ليست جديدة بأي حال؛ وأن حالات التشرد تحدث طوال السنوات الأربعين الماضية.

١٢- وهناك أربعة أسباب تفسر هذا الاضطراب. أولها يتصل بتعريف مصطلح "الأشخاص المشردين داخليا" في كولومبيا. وفي رسالة موجهة الى الممثل، حددت الحكومة المشردين داخليا على أنه "أي شخص أُجبر على الهجرة داخل الأراضي الوطنية، تاركا مكان إقامته أو مهنته المألوفة، بسبب تعرض حياته أو شخصه أو حريته للخطر أو للتهديد بسبب وجود أي من الحالات التالية: نزاع مسلح داخلي، اضطرابات أو توترات داخلية، انتشار العنف، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، أو ظروف أخرى ناشئة عن حالات سابقة من شأنها أن تسبب الاضطراب الشديد في النظام العام"^(٨). وتعرف الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية المشردين داخليا على أنه "كل شخص أُجبر على الهجرة داخل الأراضي الوطنية تاركا مكان إقامته أو مهنته المألوفة بسبب تعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر أو للتهديد بسبب وجود أي من الحالات التالية التي من صنع الإنسان: النزاع المسلح الداخلي، الاضطرابات أو التوترات الداخلية، انتشار العنف، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو الظروف الأخرى الناشئة عن حالات سابقة يمكن أن تسبب أو تثير الاضطراب الشديد في النظام العام"^(٩). ويستخدم المؤتمر الكنسي الأسقفي هذا التعريف في دراسة استقصائية يقوم بها حاليا فيما يتصل بالمشكلة. وتشير الملاحظات الواردة في الفقرات الثلاث التالية الى حالات التشرد الداخلي بما يتفق مع التعريف الثاني بصورة أكبر مما يتفق مع التعريف الأول، والذي يعتبر تعريفا أكثر اتساعا، بالنظر إلى أن المناقشات مع الحكومة ركزت في أغلبها على ذلك التعريف.

١٣- ويتصل السبب الثاني بالمفهوم العلمي للتشرد في البلد: إذ يندر هروب الأشخاص المشردين داخليا بأعداد كبيرة حقا، كما يحدث في البلدان الأخرى؛ فعادة ما يتحركون في جماعات صغيرة تتألف من عائلات قليلة أو أفراد قليلين. ومناطق الطرد متعددة ومنتشرة في سائر أنحاء البلد (انظر الخريطة في المرفق الثاني). وتباين أسباب وأنواع التشرد في كل منطقة تباينا كبيرا بحيث تجعل من الوصف الشامل للظاهرة مشكلة. وعادة ما ينتقل المشردون الى المناطق الريفية المجاورة ومنها الى المراكز الحضرية، أو مباشرة الى المراكز الحضرية لينضموا عادة الى أقاربهم أو أصدقائهم الذين لهم أصول في نفس المنطقة. ويختلطون بالسكان المحليين، وعادة بأفقر طبقات المجتمع التي تضم مهاجرين ومشردين آخرين.

١٤- ويتصل السبب الثالث بموقف المشردين أنفسهم من تشردهم. وقد قيل للممثل مرارا وتكرارا أثناء زيارته إن الناس في كولومبيا يهربون في صمت مطبق لعدم رغبتهم في أغلب الحالات في أن يُعرفوا على أنهم مشردون، ولهذا السبب يتجنبون الاتصال بالسلطات وحتى بمنظمات المساعدة.

١٥- والسبب الرابع هو أنه يبدو حتى الآن عدم وجود محاولات مقبولة منهجيا لتقدير عدد المشردين داخليا^(٥). وربما يكون ذلك على وشك التغيير بسبب الدراسة الاستقصائية التي يضطلع بها حاليا المؤتمر الكنتسي على مستوى الأبرشية في أغلب مناطق البلد، بغية تحديد أعداد المشردين بمزيد من الدقة. ويرد في الفقرة ٩٤ أدناه وصف أكثر تفصيلا للمشروع.

١٦- وعندما تساءل الممثل عن السبب في شدة القلق في الوقت الراهن إذا كانت الأزمة مستمرة لهذا الوقت الطويل، قيل له إن الأبعاد الإنسانية للمشكلة قد اتضحت الآن فقط: ونظرا إلى أن العنف يتخذ الطابع الجنائي بصورة أكبر والطابع السياسي بصورة أقل، فمن المعتقد أن الاستعداد السياسي يزداد توحدا لدى كل من الحكومة والمجتمع غير الحكومي للتصدي للمشكلة. وحددت مختلف المنظمات غير الحكومية مواقفها باعتبار التشرد حقيقة موضوعية يستلزم حدوثها مساعدة الضحايا، أيا كان سبب تشردهم.

باء - السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي

١٧- لا يمكن فهم مشكلة التشرد الداخلي في كولومبيا بدون تحليل للسياق التاريخي والاجتماعي - الاقتصادي، والسياسي، الذي يحدث في إطاره التشرد. ويرد في الفقرات التالية تحليل مقتضب. ويتعين التركيز بادئ ذي بدء على أن الحالة في كولومبيا معقدة جداً وقابلة للكثير من التفسيرات المختلفة، وأن الشمولية بحكم الواقع متعذرة. وتتعدد أسباب التشرد وتختلف من إقليم إلى آخر، ورغم إمكان تمييز بعض المعالم المشتركة المعينة. فمثلا لا خلاف على أن العنف هو أعمق أسباب التشرد^(٦).

١ - خلفية تاريخية

١٨- حسبما قيل للممثل مرارا أثناء بعثته، فإن كولومبيا بلد المتناقضات. إذ أن الانتخابات في العقود الأربعة السابقة اقترنت دائما، باضطراب الحياة السياسية والعنف. ويبدو أن هذا يرجع أساساً إلى مزيج من العوامل التالية: التفاوت الهائل في توزيع الأرض والثروة، وغلبة سلطة الدولة من أجزاء كاملة، وعدم إمكان وصول السلطة والدولة إلى شرائح معينة في المجتمع.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، دائما ما تشهد كولومبيا، وهي بلد غني جداً وشاسع، مستويات عالية من الهجرة والتشرد داخليا. وعند منعطف القرن، كان كثير من الكولومبيين يعيشون في جبال الأنديز، بصرف النظر عن القليل من المقاولين الأثرياء الذين أنشأوا مشاريع مريحة في الوديان السفلى (مثلاً في دائرة هيتا). وسرعان ما اتجه المزارعون من سكان الجبال إلى مجال الازدهار. ومع ذلك، فإن القليلين منهم هم الذين كانت لديهم سندات ملكية رسمية للأرض وكان من السهل على كبار ملاك الأرض طردهم بالقوة. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، احتكرت نسبة ٢ في المائة من السكان أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في كولومبيا. ونشأ عن ذلك فترة طويلة من العنف. وهذه الفترة المعروفة باسم "لا فيولنسيا" (La Violencia) بلغت حالة حرب أهلية "غير معلنة" بين الحزبين الليبرالي والمحافظ، ويعتبران الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلد، وأعقب تلك الفترة اغتيال الزعيم السياسي الشعبي جورج إيليسير غايتان عام ١٩٤٨. وهرب مليونان من الفلاحين إلى المدن وفقدوا أراضيهم أو استقروا في مناطق أخرى^(٧). وكانت منطقة "مجدالينا ميديو" ومنطقة ميتا من بين المناطق التي شهدت استعماراً واسعاً حفزته الحرب.

٢٠- وانتهت فترة "لا فيولنسيا" في عام ١٩٥٨ عندما أنشأ الحزبان الجبهة الوطنية وتوصلا الى اتفاق سياسي تعهدا بموجبه تبادل السلطة كل أربع سنوات والمشاركة في ادارة الدولة بالتساوي. ومع ذلك لم ينته العنف ولم تتمكن القوات المسلحة من احتكار السلطة. وعلى الرغم من تسريح أغلب المقاتلين الليبراليين، لا يزال البعض باقياً. وشكل هؤلاء نواة حركات حرب العصابات التي نشأت في كولومبيا في الستينات، كما كانت عليه الحالة في باقي أمريكا اللاتينية. ولا شك أن استبعاد شرائح المجتمع التي لا يمثلها الحزبان الليبرالي والمحافظ قد أسهم في تنامي هذه الحركات المتمردة. وليس من غير الشائع أن يكون رد فعل الحكومة على حالات التمرد والاختلال الاجتماعي هو استخدام قوانين الطوارئ، وبذا تتخلى بصورة دورية عن أجزاء كبيرة من البلد للعسكريين.

٢١- وخلال السبعينات استمر تزايد التمرد المسلح، بينما اعتمدت الدولة تدابير قمعية بصورة متزايدة لمجابهته. ولا يزال البلد خاضعاً لحالة الطوارئ الحقيقية منذ نهاية فترة "لا فيولنسيا". وأسندت حكومات متعاقبة للقوات المسلحة دوراً متزايداً ليس فقط في حرب مكافحة التمرد، وإنما أيضاً في الحفاظ على النظام العام عموماً. وأحد الأمثلة هو فقد الاستقلال الذاتي للشرطة التي أصبحت تابعة لوزير الدفاع، وحتى وقت متأخر كانت تابعة لأحد كبار الجنرالات في الجيش. وتعتبر المواجهة بين القوات المسلحة وحركات حرب العصابات من أهم مصادر العنف ليس فقط من حيث الضحايا المباشرين لهذه المواجهات المسلحة وإنما أيضاً من حيث المدنيين الذين قتلوا نتيجة لهذه المواجهة حتى وإن كانوا لا ينتمون الى أي من الجانبين. وواصلت جماعات حرب العصابات السيطرة على بعض أجزاء من البلد، بما في ذلك الادارة المحلية والاقتصاد.

٢٢- وفي ذات الوقت، ظهرت قوة فاعلة أخرى. فقد بدأت تتشكل جماعات الدفاع الذاتي في المناطق التي تنشط فيها حرب العصابات ويقتل فيها وجود الدولة، وأحياناً بدعم من تجار المخدرات أو بتشجيع من قوات انفاذ القانون والنظام. وفيما بعد أصبحت بعض تلك الجماعات جيوشاً مدنية خاصة؛ وهناك جماعات أخرى تعتبر منظمات سياسية - عسكرية تماماً، وذات طبيعة هجومية تعرف باسم "القوات شبه العسكرية". كما أن الشركات المالية المحلية والدولية العاملة في التعدين وتربية الماشية والزراعة الكثيفة أسهمت في النزاع الاجتماعي والعنف، دائماً عن طريق استئجار تلك الجماعات أو تكوينها، لكي تحمي مصالحها. وكانت هذه هي الحالة في "مجدالينا ميديو"، حيث طرد أصحاب مزارع تربية المواشي الفلاحين من أراضيهم التي لا يملكون لها سندات ملكية رسمية. وكثيراً ما قيل للممثل أثناء بعثته إن أكثر المناطق إنتاجية وثراءً في مواردها الطبيعية (مثل الكارمين دي شوكوري، و"اورابا" وشوكو) هي دائماً المناطق التي يصل فيها العنف إلى أعلى مستوياته، في الوقت الذي يقال فيه إن عمليات الإصلاح الزراعي المضاد يجري تنفيذها.

٢٣- وشهدت الثمانينات تنامي كارتلات الكوكايين. وأدت زراعة نبات الكوكا، وهي زراعة مثالية للفلاحين الذين يكافحون من أجل العيش، وخاصة شحن نبات الكوكا من بوليفيا وبيرو، إلى أن عمد زعماء الكارتلات إلى شراء الأراضي، لأغراض منها غسل الأموال، وخاصة في المناطق التي تكون فيها الأراضي رخيصة الثمن بسبب نشاط حرب العصابات. ومن أجل حماية أراضيهم وتجارتهم بدأوا في تشكيل أو احتياز جيوش خاصة؛ وفي مناطق أخرى، بدأوا دفع الأموال لرجال حرب العصابات لحمايتهم.

٢٤- وأثناء رئاسة بيليزاريو نينتانكور (١٩٨٢ - ١٩٨٦)، أمكن التوصل الى وقف اطلاق النار مع بعض حركات حرب العصابات الرئيسية^(٨). وقام الأعضاء السابقون في حركات حرب العصابات بتكوين حزب سياسي، وهو الاتحاد الوطني، وهي خطوة هامة نحو السماح لهم بالاشتراك في الاتجاه العام للعملية السياسية. ومع ذلك، انتهى فجأة وقف اطلاق النار في عام ١٩٨٥ نتيجة لأعمال المتطرفين في كلا جانبي الوضع السياسي العام، والذي تصوره أحداث قصر العدل في بوغوتا التي أسفرت عن مقتل ١٢ قاضياً من

قضاة المحكمة العليا البالغ عددهم ٢٥ قاضيا، الى جانب أشخاص آخرين يصل عددهم الى ١٠٠ شخص تقريبا.

٢٥- وقبل الحادثة المذكورة أعلاه ببضعة شهور، بدا أن هناك نوعاً آخر من العنف قد نشأ، ووصف عموماً بأنه "حرب قذرة". وهي تشير الى إبادة لنشطين سياسيين مختارين في الجناح اليساري، مثل أعضاء الاتحاد الوطني، والنقابات العمالية، وأعضاء المنظمات الشعبية ومنظمات حقوق الإنسان، والمدرسين، الخ. واستناداً الى عدد كبير من الادعاءات وشهادات الشهود، لم تخمد بعد هذه "الحرب القذرة".

٢٦- وبادر الرئيس فيرخيليو باركو (١٩٨٦ - ١٩٨٩) بإجراء مفاوضات سلام جديدة باءت بالفشل؛ وبعد ذلك مباشرة شكلت الحكومة وحدة في الجيش متخصصة في أعمال حرب العصابات تعرف باسم الفرق المتحركة وهي مؤلفة من جنود محترفين.

٢٧- وفي عام ١٩٩١، وفي أعقاب هدنة مع بعض جماعات حرب العصابات، انعقد المجلس الوطني لاعتماد دستور جديد^(٩). ونص الدستور على تدابير جديدة هامة تتعلق بحماية حقوق الإنسان، يرد استعراض بعضها أدناه تحت الفصل الثاني - دال. ومع ذلك، تعثرت محادثات السلام في عام ١٩٩٢ بسبب الضغوط التي مارستها جماعات المتطرفين في كل من اليمين واليسار السياسي. واستمر إعلان حالة الطوارئ على الرغم من تسريح الجنود الذي حدث عام ١٩٩١ واعتماد شروط دستورية أكثر صرامة لوضع تشريع حالة الطوارئ موضع التنفيذ. وأما التفاوض بشأن الآفاق المرتقبة للبلد الذي كان يتزايد بعد اعتماد الدستور الجديد فقد تقلص بصورة كبيرة منذ ذلك الوقت، بينما لا تتيح الأغلبية الضئيلة جدا التي تتمتع بها الحكومة الجديدة، التي تولت السلطة منذ آب/أغسطس ١٩٩٤، سوى مجال محدود لاعتماد تدابير للمعالجة الفعالة للمشاكل عميقة الجذور مثل العنف والفقر. ولم يكن هناك مؤخراً سوى القليل من مبادرات السلام، وكما ذكر مسؤول حكومي، كان رد الفعل العسكري مسؤولاً عن حالات التشرد الجسيمة. ومع ذلك، هناك جزء كبير من الحكومة يرى أنه ينبغي تسريح رجال حرب العصابات قبل أن تتجه الحكومة الى مائدة المفاوضات. وأعرب الكثير عن الأمل في أن تشرع الحكومة الجديدة مرة أخرى في مبادرات السلام.

٢٨- وأعرب الممثل عن الدهشة من أن ٣٢ في المائة فقط من الناخبين اشتركوا في الانتخابات الأخيرة التي أجريت في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتم تحليل ذلك بأنه يبدو أن ليس هناك دافع حقيقي لتفضيل حزب على الآخر. وليس استثناء أن تتضح عدم قدرة اليسار على تقديم أي خيار حقيقي. وهذا أمر مؤسف، خاصة بالنظر الى الادعاءات القائلة بأن المجال المتاح للعمل الاجتماعي المشروع يتقلص.

٢ - الأراضي والاقتصاد والرعاية الاجتماعية

٢٩- تعد كولومبيا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي استمر فيه النمو الاقتصادي طوال الثمانينات. وفي مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تأتي كولومبيا في المرتبة ٦١ من ١٧٣ بلداً، بوصول الناتج القومي الاجمالي للفرد الى ٦٠٢ ١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة ومعدلات مرتفعة جداً لمعرفة القراءة والكتابة^(١٠) ومن الناحية الأخرى، واستناداً الى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ففي حين كانت نسبة ٤٥ في المائة من سكان البلد في عام ١٩٦٥ تعمل في الزراعة، كانت هذه النسبة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ أصغر بكثير. وخلال الثمانينات، كانت نسبة ٢٤ في المائة من السكان الحضريين تعيش في فقر مدقع.

٣٠- وأما مسألة توزيع الأراضي فإنها من الأسباب الجوهرية للنزاعات الاجتماعية في كولومبيا. واستناداً إلى أحد التقارير، فإن نسبة ٣ في المائة من مالكي الأراضي تحوز ما يزيد على ٧٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في البلد^(١١)، غير أنه في السنوات الـ ٣٥ الأخيرة تناقص بعض الشيء عدد ملكيات الأرض الكبيرة جداً^(١٢). وكما قال أحد المسؤولين الحكوميين، فإن اتخاذ الدولة إجراءات فعالة في هذا الميدان لم يكن ممكناً مطلقاً؛ فمثلاً كان الإصلاح الزراعي الأول في الثلاثينات مقيداً بتحديد سندات ملكية مزارع البن جنوب بوغوتا. وكان هناك إصلاح زراعي آخر في الستينات، ولكنه ألغي تدريجياً عام ١٩٧١ بسبب معارضة أصحاب الأراضي. وفي الثمانينات كان هناك مشروع ثالث للإصلاح الزراعي، نشأ أصلاً من قبل رجال حرب العصابات المسرحين، وكان محدوداً كذلك. وافترض معلق آخر أن الحكومات لم تأخذ الإصلاح الزراعي بصورة جدية مطلقاً لأنه ينطوي على تغيير في حقوق الأرض وفي الجوانب السياسية^(١٣). وهكذا لم يكن ممكناً مطلقاً تجنب الاغارات والنزاعات المتصلة به، حيث يضطر الفلاحون إلى اللجوء إلى احتلال الأراضي وبعد ذلك، كما في حالة ميتا، يطردون منها أصحاب الأراضي الأكثر ثراءً. ووصف أحد المسؤولين الحكوميين هذه العملية بأنها "استعمار" ناعماً إياها بأنها عملية منافية للمنطق وقائلاً إنه في المناطق التي توزع فيها الأراضي، تأخذ المستوطنات شكل استعمار أهدأ يؤثر أيضاً في البيئة إذ دائماً ما يستتبعه إزالة الغابات لإنشاء حقول أو مرعى.

٣١- وتعتبر هجرة العمالة وإنشاء المستعمرات ممارسات تقليدية في كولومبيا. وكما أكد مسؤولون حكوميون، فإن الفلاحين العديمي الملكية والفقراء، غير القادرين على منافسة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة يهاجرون إلى المدن حيث ينضم إليهم من شردهم العنف. ودائماً ما تتداخل أسباب هذين النوعين من الهجرة. وليس من الممكن عملياً، وربما من غير المستصوب، التمييز بين الغنتين.

٣٢- وأخيراً، ينبغي التذكير بأن طبيعة الأرض في كولومبيا تؤدي إلى إنشاء مدن كثيرة في مناطق جغرافية تتصف بخطورة كبيرة، معرضة للفيضانات وأمواج البحر العالية والزلازل وما إلى ذلك. ولا غرابة في أن الأحياء الفقيرة المبنية بدون تخطيط وبدون أية بنية أساسية هي الأكثر تعرضاً لهذه الظواهر. وكما هي الحالة في البلدان الأخرى، فإن أكثر الناس تضرراً هم أفقرهم.

ثانياً - البعثة ونتائجها

ألف - المناطق التي تمت زيارتها

٣٣- زار الممثل المناطق التي يعيش فيها المشردون داخلياً، وهي في أغلبها أحياء فقيرة قريبة من المراكز الحضرية. وبمزيد من التحديد، زار مأوى للأشخاص المشردين، يعرف باسم البرغ كامبيسينو (أي مأوى الفلاحين) في دائرة سانتاندير، ومدينة بارانكا بيرميخا في نفس الدائرة، وموريندو في دائرة انتيوكيا، ومدينة ميديلين، وهي أيضاً في دائرة انتيوكيا، وسويداد بوليفار في ضواحي العاصمة بوغوتا. وأثناء هذه الزيارات اجتمع بممثلي السلطات الحكومية والعسكرية، بما في ذلك محافظ انتيوكيا، ورؤساء بلديات ميديلين، وبارانكا بيرميخا، وسويداد بوليفار، وقائد كتيبة بارانكا بيرميخا، والممثلين الميدانيين للمنظمات غير الحكومية والأشخاص المشردين.

٣٤- وأثناء فترة إقامة الممثل في بوغوتا اشترك كمراقب في حلقة دراسية - حلقة تدارس بشأن "السياسات المتكاملة المتعلقة بالتشرد الداخلي في كولومبيا"، وهي الأولى التي شاركت في تنظيمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية من كافة أنحاء البلد. وهكذا أتيحت له فرصة فريدة لمقابلة المنظمات غير

الحكومية والسلطات من معظم مناطق كولومبيا المتأثرة بالتشرد الداخلي. ولو أتيح له المزيد من الوقت، لرغب كذلك في زيارة مناطق أخرى من البلد يعتبر التشرد فيها مشكلة جسيمة.

٣٥- ومن الصعب بوجه خاص محاولة تجميع صورة واحدة لكافة القوى الفاعلة التي تسهم في مسلسل العنف في كولومبيا: فأي تعميم يتناول من يلعبون دوراً فيه، يتجاهل متغيرات هامة داخل كل فئة، وفروق اقليمية شديدة التباين. كما أن من شأن هذا تجاهل حقيقة أن التحالفات فيما بين مختلف الجهات الفاعلة تتغير بصورة دائمة. وبرغم ذلك، فإن تناول مشكلة التشرد غير ممكن إذا لم تؤخذ هذه الجهات الفاعلة في الحسبان ولم يعمد إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمصالحها.

باء - العنف كسبب رئيسي للتشرد

٣٦- كانت جماعات حرب العصابات في أول الأمر مشتركة في النزاع على الأرض. واحتفظ البعض بأسلحتهم بعد إنشاء الجبهة الوطنية. وضاعفوا من وجودهم وعززوه في مناطق كثيرة من البلد طوال الستينات والسبعينات (مثل "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا"، التي كانت تتألف أول الأمر من فلاحين يطالبون بالأرض؛ "جيش التحرير الشعبي"؛ و"جيش التحرير الوطني"؛ و"جماعة M-19" التي أنشئت بعد ادعاءات تزوير الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠؛ وحركة السكان الأصليين المسلحين "كوينتين لام"؛ وحركة المغوار ريكاردو فرانكو، الخ)، وكلها تستجمع التأييد بين الفلاحين الفقراء في المناطق الريفية. ولهذا السبب التاريخي في أغلب الحالات، دأب السكان من الفلاحين على توفير القاعدة الاجتماعية للمتمردين. واليوم يقدر أن هناك حوالي ١٤٠٠٠ رجل في أكبر الجماعات. وكان رجال حرب العصابات في أمريكا الوسطى يقدمون السلاح خلال الثمانينات، وحالياً يُزعم أنه يجري شراء السلاح داخل البلد من الوكلاء العسكريين الوطنيين. كما ذكر أن إحدى جماعات حرب العصابات تمكنت من التغلغل في المستويات العليا في القوات المسلحة.

٣٧- وحيث أن المتمردين الذين كانوا يوماً ما رجال حرب عصابات "ليبراليين" قد أصبحوا رجال حرب شيوعيين، ومن ثم أصبحوا العدو الجديد، يدعى أن الفلاحين والسياسيين المرتبطين بهم يعتبرون أيضاً أعداء. وعلى سبيل المثال، قيل للممثل إن الأعضاء السابقين في "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا"، الذين شكلوا فيما بعد الاتحاد الوطني، لا يعتبرهم البعض مطلقاً مختلفين عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا في الواقع، ولذلك يقتضى أثرهم ويقتلون. ولأن رجال حرب العصابات تبنا لغة وأيديولوجية حركة الفلاحين وتغلغلوا فيما بعد في المنظمات الشعبية والنقابات العمالية، فقد وفروا حجة سهلة لليمين "الراديكالي" لوصف أي شخص يعمل مع تلك المنظمات على أنه "هدام". كما أنهم مدوا يد العون لمن يروا أن حركات حرب العصابات قد أنشأها الشيوعيون في واقع الأمر، وأنهم أجبروا السكان الأصليين وغيرهم من الفلاحين على حمل السلاح، وأنهم بهذه الطريقة أوقفوا الانتاج في مناطق معينة، وأسهموا في الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية جسيمة.

٣٨- وعموماً، تبدو حركة حرب العصابات ككل ممزقة، وحالياً مجردة إلى حد بعيد من أي مشروع سياسي له معناه. وتم التأكيد للممثل في مناسبات كثيرة أنه إذا كانت الحركة مثلت في مرحلة ما مطالب سياسية وأيديولوجية سليمة، فإنها تعاني الآن، فيما يبدو، من مشاكل الضعف وغيبة السيطرة الداخلية، على نحو ما توضحه زيادة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والتجنيد القسري وما إلى ذلك. ويرى كثيرون أنه في بعض المناطق التي يسيطر عليها رجال حرب العصابات تتصف العلاقة مع الفلاحين بالتوتر. وهي حالة تؤيد موقف بعض الذين تحدثوا مع الممثل، من داخل الحكومة والجيش وخارجهما، والذين يسمون رجال حرب

العصابات بأنهم مجرمون محترفون وجدوا الحرب عملاً مربحاً نظراً لتعاونهم الوثيق مع تجار المخدرات وأنشطتهم الإجرامية الأخرى مثل الخطف والابتزاز، ويرفضون لهذا السبب التخلي عن أسلوب حياتهم.

٣٩- وأكد البعض انه لا ينبغي التقليل من أهمية التحالف التقليدي بين الفلاحين ورجال حرب العصابات، وان لدى بعض الجماعات بالفعل هياكل قيادية قوية تشرف على تحقيق التضامن فيما يتعلق بالفلاحين وتكافح من أجل توزيع أفضل للدخل. ومع ذلك، لاحظ آخرون وجود شعور واسع الانتشار بعدم الاكتراث والتعصب حتى من جانب الفلاحين الراغبين في وضع نهاية للنزاع الذي طال لفترة ٤٠ سنة وبدأوا يعتقدون ان رجال حرب العصابات ليس لديهم حل. وفي الوقت نفسه يدعى ان سياسات اعادة ادماج رجال حرب العصابات المسرحين في المجتمع لم تنفذ بصورة كاملة ومن ثم تظل هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية جسيمة بلا حل. ويتعين ملاحظة انه بينما لا توجد في المراكز الحضرية أي علامة من علامات النزاع الجاري في المراكز الريفية، فإن هذا النزاع ظل في تلك الأخيرة أسلوب الحياة طوال السنوات الأربعين الماضية.

٤٠- ولا ينبغي نسيان ما نشأ عن النزاعات الاجتماعية في البلد على مر الزمن من حركات اجتماعية وسياسية مشروعة تهتم بالاشتراك في التنمية الاجتماعية، والتي يبدو ان حركات التمرد قد استغلت الكثير منها في محاولة للسيطرة عليها. ولذلك السبب دائماً ما تعتبر تلك الحركات كغطاء لأنشطة حرب العصابات وغيرها من الأنشطة "الهدامة". وبرغم ما قد تكون عليه تلك المنظمات الاجتماعية من انقسام وضعف، فإنها دليل على شجاعة ملحوظة في وسط الظروف المعاكسة.

٤١- وكما ذكر أعلاه، تتركز الثروة والأرض في كولومبيا لدى نسبة مئوية ضئيلة للغاية من السكان (وبصورة رئيسية الصناعات الزراعية والأنشطة التجارية العاملة في استغلال المناجم وغيرها من الموارد الطبيعية). وهي التي كانت الحكومات المتعاقبة توفر الحماية لمصالحها بصفة عامة. ويوجد تفاؤل كبير فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للبلد وانفتاحه على الاقتصاد الدولي؛ ومع ذلك، وبتعبير احد المسؤولين الحكوميين، فإنه بينما يتهدد هذه العمليات عدم الاستقرار الدائم الذي يسببه العنف، خاصة بسبب رجال حرب العصابات وتجار المخدرات، تمارس الضغوط على الحكومة لحل هذه المشاكل بصورة حاسمة. ويرى المتضررون من أنشطة حرب العصابات انه من غير المفهوم لماذا ينبغي ان يتمتع من يدمرون الاقتصاد بضمانات ومزايا جديدة في مشاريع التسريح وإعادة الاندماج.

٤٢- وربما كانت مسألة وجود وأعمال الجماعات شبه العسكرية هي أسخف القضايا التي تناقش في البلد. وعلم الممثل من المنظمات غير الحكومية وضحايا انتهاكات حقوق الانسان، وكذلك من عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، ان هذه الجماعات هي المصدر الرئيسي للعنف وما يتصل به من تشرد، وانها في حالات كثيرة تتمتع على الأقل بتأييد ضمني من الجيش، غير أنه في مناطق كثيرة يمولها ويستخدمها تجار المخدرات وأصحاب مزارع تربية المواشي والمزارعون الذين يزرعون الكوكا^(١٤). ويرد في تقرير زيارة الممثل الخاص المعني بمسألة الإعدام بدون محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في كولومبيا لعام ١٩٨٩، ان الجماعات شبه العسكرية هي أكبر مصدر لانتهاك الحق في الحياة وانها أسهمت على نطاق واسع في الافلات من العقوبة. كما لاحظ التقرير ان العنف الذي تسببه الجماعات شبه العسكرية يصيب بصورة متزايدة العناصر الفاعلة من الحزبين الليبرالي والشيوعي، برغم مركزهم كمسؤولين عموميين^(١٥). وأخبرت جماعات حقوق الانسان الممثل بأن نمط اغتيال النشطين في مجال حقوق الانسان، والمسؤولين العموميين، والزعماء الشعبيين، يوضح أن احد أهداف تلك الجماعات هو القضاء على المعارضة. وينكر مسؤولون حكوميون آخرون أية ادعاءات بأن الجيش يدعم تلك الجماعات. ويؤكدون ان هذه الجماعات تعمل من تلقاء نفسها ويعلمون في كل مناسبة انها جماعات غير قانونية وان الذين يتعاونون معها من صفوف الجيش يتجاوزون سلطاتهم ويتعرضون للجزاءات.

٤٣- وتعترف القوات المسلحة ذاتها بأن ليس هناك سوى بعض أفراد ربما يتجاوزون سلطتهم وان ذلك لا يعكس بأي حال السياسة الرسمية. ومع ذلك، افترض احد المعلقين انه من الصعب على الجيش نفسه ان يظهر المتعاونين من بين صفوفه، إذ أن من يتعاونون بالفعل مع هذه الجماعات يمكن ان يحققوا نجاحاً أكبر في الحرب ضد التمرد وضد تجار المخدرات ويرتأى انهم نافعون ومن ثم تتم ترقيةهم. والأمن الداخلي هو المسؤولية الرئيسية لوزارة الدفاع التي يرأسها مدني منذ دستور عام ١٩٩١. كما ان الشرطة مركزة وخاضعة لوزارة الدفاع، كما ذكر من قبل. ومع ذلك، وكما ذكر وزير الدفاع، فإن الشرطة منفصلة عن الجيش. وأشار أحد المسؤولين الحكوميين المحليين إلى أن ما تواجهه السلطات المدنية الاقليمية من مشاكل في تعاملها مع الشرطة تتعلق جزئياً بحقيقة عدم وجود اللامركزية في الشرطة.

٤٤- ومن الأهمية بمكان ادراك ان القوات المسلحة في كولومبيا، شأنها شأن باقي بلدان امريكا اللاتينية، دأبت على القيام بدور تقليدي بارز في حماية الدولة^(١٦). وزيادة على ذلك، يتوفر في كولومبيا مصدر إضافي من مصادر الفخر يتمثل في ان القوات المسلحة، على خلاف البلدان الأخرى، لم تسيطر مطلقاً على مقاليد الحكم في الدولة (باستثناء الفترة ١٩٥٢-١٩٥٧). وفي نفس الوقت، وكما تم تأكيده للممثل، فإن ذلك يعني ثبات توازن القوة بين الجيش والسلطات المدنية، وبتعبير وزير الدفاع، حتى مع تغير الخطر على الديمقراطية تغيراً كبيراً منذ عام ١٩٩٠. وليس من الضروري أن يأخذ العمل العسكري شكل التدخل السافر من خلال قلب نظام الحكم^(١٧). فقد ظهرت، على سبيل المثال، ادعاءات حول تزايد التحالفات بين المصالح العسكرية وغيرها من المصالح المضادة للتمرد، بما في ذلك المصالح الاقتصادية، وهي تحالفات قادرة على التأثير في السلطة السياسية ومن ثم الإسهام في تقويض الدولة جزئياً. كما كانت هناك ادعاءات حول نشوء عقلية تبرر التجاوزات عند استخدامها في الحرب ضد رجال حرب العصابات وذوي الأنشطة الهدامة وتجار المخدرات. ومن الناحية الأخرى تولد انطباع لدى الممثل بأن استمرار تجريم الجيش من جانب السلطات المدنية والمنظمات غير المحلية والدولية، ربما كان ذا أثر عكسي.

٤٥- ويقال إن تجار المخدرات مسؤولون عن جانب كبير من مشكلة الاقليات من العقوبة والفساد في كولومبيا. ويقال إنهم يشكلون، حسب أوضاع المنطقة المعنية، تحالفات مع الحكومة، أو مع حركات حرب العصابات، أو الجماعات شبه العسكرية، أو القوات المسلحة، لتهديد السكان المحليين وانتزاع ما يملكونه من أراض، وأنهم مسؤولون عن عشرات من جرائم القتل التي يرتكبها القتلة المأجورون. وعندما يحل عهد "جديد"، يقال إنهم يستعينون بجماعات حرس أهلي لحماية مصالحهم. وفي حالات أخرى، مثل ما يحدث في ميديلين، يقومون بتوزيع المال الذي تحشد حوله الأيدي الإجرامية، الأمر الذي يعني ابعاد الدولة وآلياتها مثل الشرطة.

٤٦- ويعزى الى العنف الاجرامي، المنظم وغير المنظم على السواء، قدر كبير جدا من انتهاكات حقوق الإنسان الشاملة، وتصنف كولومبيا على أنها من أكثر المجتمعات التي تسيطر عليها الجريمة في العالم. ويبدو أن جيلاً بأكمله نشأ في العنف ويقبله كاسلوب حياة عادي، بينما يقال إن الاغتيال شكل مقبول لتسوية الحسابات. وقد أسهم في ذلك بالقطع سهولة اتاحة الأسلحة وانتشارها ويقال إن من بين الأسباب الأخرى استهلاك المخدرات أو الكحوليات، والفقر، وعدم اتاحة الفرصة للشباب. وبادرت الحكومة في بعض المناطق، مثل ميديلين، بوضع برامج لإعادة ادماج الميليشيات الحضرية في المجتمع.

٤٧- وبالإضافة الى ما ذكر أعلاه، يتصف المجتمع الكولومبي بمصدر آخر جديد للعنف آخذ في التزايد، اصطلاح بعض المعلقين على تسميته "التطهير الاجتماعي". ويرمز ذلك الى اباداة أو اخضاع كل من يعتبر أنهم يساريون، أو هدامون، أو يمكن التخلص منهم، ويشمل ذلك النشطين في مجال حقوق الإنسان، والمحامين الذين يدافعون عنهم، والفلاحين ممن يُظن أنهم متعاطفون مع رجال حرب العصابات، والذين يمارسون

الجنسية المثلية، ومدمني المخدرات وغيرهم من عناصر المجتمع المهمشة، وكذلك القضاة وغيرهم من العاملين في النظام القضائي الذين يحاكمون أفراد الجماعات شبه العسكرية أو تجار المخدرات على سبيل المثال. وذكرت منظمة غير حكومية أنها سجلت ٥٤ فرقة من فرق الموت التي تعمل ضد الجماعات الهامشية، وأن تلك المنظمة لديها أدلة على وجود بنية أساسية قوية لتلك الفرق (استخدام السيارات والقتلة المأجورين، والقدرة على اقتفاء أثر ضحاياها، الخ).

٤٨- وأصبح الافلات من العقوبة جزءاً من الحديث اليومي في كولومبيا. ويعني ذلك ضمناً أن القليل جداً من الجرائم المرتكبة هي التي يتم التحقيق فيها وإصدار الأحكام بشأنها، وأن هناك عدداً ضئيلاً فقط من مرتكبي الجرائم يقدمون فعلياً إلى المحاكمة ويعاقبون. وأجريت دراسات مختلفة بشأن آليات الافلات من العقوبة، ويبدو أن إحدى هذه الآليات وجود عدد أكبر مما ينبغي من وسائل الدفاع والإجراءات، مما يتيح عمليات قضائية لا نهاية لها. وربما تكفي الإشارة إلى أن الافلات من العقوبة عن الجرائم المرتكبة في ممارسة السلطة العامة تختلف اختلافاً نوعياً عن الافلات من العقوبة بالنسبة للأنشطة الجنائية العامة.

٤٩- ويبدو أن ثقافة التسامح إزاء اختلاف الآراء غائبة ولا يقتصر تأثير ذلك بالضرورة على الضحايا المحتملين "للتطهير الاجتماعي". وبصورة مميزة، وكما قالت إحدى المنظمات، فإن الذين يُفصِّحون عن مشاعرهم المناهضة لحرب العصابات يصنفون في الحال على أنهم من القوات شبه العسكرية، وهو تصنيف قد يصل إلى الحكم بالاعدام.

٥٠- وفي رسالة موجهة من حكومة كولومبيا إلى الممثل، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ذكرت الحكومة أنها اعترفت مراراً، من خلال مكتب المستشار الرئاسي، باشتراك بعض مسؤولي الدولة في الانتهاكات (المتصلة بحقوق الإنسان) وأنها لا توافق على هذه الانتهاكات؛ وعلى ذلك ليس من الممكن اتهام الحكومة بأنها تنفذ خطة منظمة لانتهاك حقوق الإنسان. ويرد في نفس الرسالة ما يعتبر أخطر بأسباب التشرد وهو تصاعد العنف الذي يسببه اراهاب المخدرات وجماعات حرب العصابات المعارضة للحوار السلمي، والمذابح، وحالات التعذيب والاختفاء التي يتورط فيها أفراد من القوات للخدمات المسلحة، وكذلك حركات حرب العصابات وتجار المخدرات، هذا إلى جانب افتقار إلى الفرص الاقتصادية وإلى امكانيات التنمية والكوارث الطبيعية الرئيسية^(١٨).

٥١- وأما المسؤولون الحكوميون الذين قابلهم الممثل، وهم عموماً من الشباب الفنيين ذوي الأفكار التقدمية ومن سجاياهم الانفتاح الشديد والصراحة، فقد أعربوا عن مشاعر القلق الشديد إزاء مشكلة الافلات من العقوبة والاقتصاد غير الرسمي، وهي مشكلة تزدهر فيها المحسوبية وينتشر الفساد السياسي. وفي مناقشاتهم الخاصة مع الممثل، ذكروا كلهم تقريباً أن الذي يرتكب انتهاكات حقوق الإنسان هم أفراد القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية، وتتمتع هذه الأخيرة على الأقل بتأييد ضمني غير رسمي من شرائح كبيرة من الأولى^(١٩). كما أعربوا عن اعتقادهم بأن غيبة سلطان الدولة في أجزاء كثيرة من البلد، إلى حد ما بسبب طبيعة تضاريسها أي جبالها العالية ومناطقها الشاسعة المغطاة بالغابات التي تزيد من صعوبة النقل، يعني بقاء تلك المناطق تحت رحمة رجال حرب العصابات والقوات شبه العسكرية، أو غيرها من الجيوش الخاصة التابعة لتجار المخدرات، ومالكي الأراضي، الخ. كما أعربوا عن اعتقادهم بأن العسكريين يمارسون في المناطق الريفية سلطة أكبر مما تمارسه السلطات المدنية.

جيم - أنماط وعواقب التشرد^(٢٠)

٥٢- توضح شهادات الشهود التي تلقاها الممثل، وكذلك تعليقات المسؤولين الحكوميين، أن أغلب ضحايا التشرد من الفلاحين، بما في ذلك أفراد جماعات السكان الأصليين والسود، الذين يعيشون في مناطق خاضعة لرجال حرب العصابات أو لتنفيذ القوات شبه العسكرية، ويقعون ضحايا للأنشطة المضادة للتمرد، أو يقعون بين شقي الرحى؛ ومن الضحايا أيضاً الزعماء السياسيون، وزعماء حركات المعارضة السياسية، والزعماء الاجتماعيون مثل أعضاء نقابات المدرسين ونقابات الفلاحين؛ والمسؤولون الحكوميون مثل القضاة وممثلي الادعاء^(٢١) ويتألف أغلب المشردين من النساء، وهن في كثير من الحالات من الأرامل، وأطفالهن، والضحايا "الباقين على قيد الحياة" من أنشطة حرب العصابات، والجيش، و/أو قمع القوات شبه العسكرية في المناطق الريفية، والانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان. وتحدث الممثل مع مشردين من دوائر مينا^(٢٢)، وكوردوبا وانتيوخيا (ومنطقة "أورابا" العامة^(٢٣))، وسانتاندير، وبوليفار (ومنطقة "مجدالينا ميديو" العامة^(٢٤))، ونورتى دي سانتاندير^(٢٥)، وبوتومايو، وكاوكا^(٢٦)، ومنطقة بوغوتا.

٥٣- وعادة ما يهاجر الفلاحون أولاً إلى منطقة ريفية أو مدينة قريبة، ويحاولون العمل في حقولها أثناء النهار والعودة إيثارا للسلامة ليلاً؛ وعندما يهربون إلى أحد المراكز الحضرية، يكتسب التشرد غالباً خاصية دائمة؛ وهي أن الوحدات العائلية، والمجتمعات، ومشاريع المجتمع تدمر بشكل دائم. ويفقد المشردون محيطهم الطبيعي والثقافي، الأمر الذي يعتبر مشكلة اجتماعية جسيمة في بلد يشتمل على ٣٠ منطقة ذات هوية ثقافية معينة^(٢٧).

٥٤- إن الهرب من أنشطة مكافحة التمرد وغيرها من الأنشطة التي تتصف بالعنف يعني تخلي الفلاحين عن كل شيء. ويجعلهم التشرد في حالة اقتصادية واجتماعية سيئة: وكما قال أحد مسؤولي الكنيسة، "يظل الفلاح حراً على أرضه؛ وفي المدينة يصبح متسولاً، وتصبح ابنته عاهرة؛ إنه يتحول إلى طفيلي ومن ثم يصبح شخصاً يمكن التخلص منه".

٥٥- وتسبب انتقال الأشخاص من مركز حضري إلى آخر تجنباً للاضطهاد في بروز ظاهرة اصطلاح على تسميتها "التشرد الحضري". وعادة تشمل هذه الانتقالات الأفراد المعنيين و/أو عائلاتهم.

٥٦- وتنتشر عواقب الصدمة العاطفية بين المشردين. إذ تبقى العائلات بلا معين، يسحقها العنف، بينما كثيراً ما تنضب الموارد الضئيلة. وزيادة على ذلك، يُضطرون في المدن إلى أن يتعلموا التعامل مع الجرائم المتفشية^(٢٨). وفي رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وموجهة من الحكومة إلى الممثل، ذكرت الحكومة أن ما يترتب على التشرد هو ما يلي: عواقب الصدمة المرتبطة بالافلات من العقوبة، والاكتئاب، والقلق المرتبط بضيايع عمل المرء ودوره الاجتماعي، و"التراث السلبي" لعادة الثأر. وتتأثر المرأة بوجه خاص، وهي تقوم بدورها كأم، بالعنف وبالحالة الاجتماعية - الاقتصادية المعاكسة في مناطق الاستقبال. ومما أثار قلق الممثل بصفة خاصة وجود عدد كبير من الأرامل.

٥٧- كما أن فاجعة المشردين داخلياً تكمن أيضاً في أن أغلبهم يشعر بأنه مجبر على الهرب في صمت مطلق إذ يعتبر المشرّد شخصاً له ماضٍ "مشكل"^(٢٩). ويفاقم ذلك الوضع حقيقة أن "الظاهرين" من المشردين هم الذين لهم علاقات تنظيمية مع منظمة سياسية. وهناك آخرون، مثل كثير من المشردين وخاصة في بوغوتا ممن كان لهم دور بارز في المجتمع المحلي قبل التشرد، يضطرون عند وصولهم الفعلي إلى إخفاء منجزاتهم خشية تجدد الاضطهاد. وهكذا تُترك الأسر وحيدة بين الأمواج في حالة ترتفع فيها مستويات الجريمة والعنف الأسري وادمان المخدرات والكحوليات.

٥٨- وتفتقر أحياء الأخصاص التي زارها الممثل الى الاسكان الملائم، والمياه، والكهرباء، ومرافق المجاري والنقل. وعلى سبيل المثال، فإن المنطقة المعروفة باسم أتوس دي كازوكا الواقعة في سويداد بوليفار جنوب بوغوتا والتي زارها الممثل، مبنية على تل منحدر ليس في الامكان الوصول اليها إلا بواسطة طريق موحل محنوف بالمخاطر، ووسيلة النقل "العامة" الوحيدة المتاحة هي سيارات مملوكة لأفراد. والأكواخ مبنية بدرجات مختلفة من الثبات: إذ أن بعض الأكواخ الأقدم ذات حوائط من الآجر، وأما الأكواخ الأحدث فهي مصنوعة من الخشب أو الورق المقوى، وبدون أرضية، وهي تأوي عائلات بأكملها. ولا يوجد في أغلبها كهرباء. وليس هناك مجاري أو امدادات مياه صالحة ويضطر الناس الى الوقوف صفاً لجمع المياه من الأنابيب التي قد تكون أحيانا على مبعدة عدة تلال. ويتصف أسلوب الحياة اليومية في فترات المطر الغزير بتكون المزالق الموحلة وتجمع مياه الأمطار. وقابل الممثل السكان المحليين في فناء مغطى بستف مصنوع من الصفيح وألواح الخشب السمكة، وهو مكان كان يستعمل كمدرسة وهو الآن بمثابة مكان للاجتماعات. وبنيت في المنطقة حديثا مدرسة جديدة. وكما سوف يناقش أدناه بتفصيل أكبر، فإن الكثير من هذه الظروف هي نفسها بالنسبة لكل من يعيش في مناطق الأخصاص، بغض النظر عن السبب الذي دفعهم الى الانتقال اليها.

٥٩- وتختلف أنظمة المساعدة باختلاف المناطق في البلد، فمثلا لا يوجد في كانتا كلارو، في مونتيريا، أي تنظيم للمشردين، ولا أي برنامج يستهدفهم، ولا توجد وظائف ولا أي أمل في إمكان عودتهم^(٣٠).

٦٠- وتوصف حالة التشرد في جبال الأنديز على أنها تراكمية: (٣١) إذ يكتشف الكثير عدم إمكان العثور على وظائف في مدن الأكواخ وأنهم لا يتلقون أية مساعدة خاصة من الحكومة. وفي الوقت نفسه، يحل آخرون محلهم ممن يتوفر لديهم الاستعداد لتحمل أخطار العنف في مقابل وظيفة أو قطعة أرض. وفي بعض الحالات، وكما أكد مسؤولون حكوميون وغيرهم، تجري عملية إصلاح زراعي "مضادة" عندما تنتقل الى المنطقة القوات شبه العسكرية أو تجار المخدرات أو غيرهم ممن يرتبطون بهم. وفي بعض المناطق يوصف السكان "العابرون" بأن أعدادهم مرتفعة للغاية.

دال - قضايا حقوق الانسان والقضايا الانسانية

٦١- ينبغي أن يذكر في البداية أن واقع حالة حقوق الانسان في كولومبيا تختلف عما كانت عليها في البلد عند التوقيع على الصكوك الدولية والتصديق عليها^(٣٢). ومن الأدلة التي قدمت إلى ممثل الأمين العام، يبدو أن حالة حقوق الانسان في البلد قد ساءت على مدى العقد الماضي. إذ بينما كان القمع في السبعينات يمارس من خلال وسائل من مثل قوانين حالة الطوارئ، التي تطبقها السلطات العسكرية، أضيف شكل آخر من القمع في الثمانينات، وهو القمع السري الذي تمارسه ما يسمى بالجماعات شبه العسكرية. وكانت أنواع الحجز التعسفي والتعذيب تميز النوع الأول من القمع، لكن لم يكن معروفا الاغتيال السياسي وحالات الاختفاء. ومع ذلك، أصبح هذا الأخير هو نظام الحياة اليومي في فترة الـ ١٠ - ١٥ سنة الماضية^(٣٣).

١- أوجه القلق المتصلة بالحماية

٦٢- تدل افادات الشهود الكثيرة التي أتاحت للممثل، وكذلك المناقشات التي أجراها مع الحكومة، على أن السكان المدنيين الذين يعيشون في مناطق النزاع هم أكثر السكان تعرضاً للتشرد: ففي ما يسمى "المناطق الحمراء" (أي المناطق التي تسيطر عليها حركات حرب العصابات أو تؤثر فيها)، كثيراً ما تلجأ القوات المسلحة الى الغارات الجوية التي تعقبها عمليات تفتيش برية، كثيراً ما تجبر السكان على الرحيل مؤقتا أو بصفة دائمة^(٣٤). كما تشير هذه الافادات إلى أنه في كثير من الحالات لا يكون هناك تمييز بين رجال

حرب العصابات وغير المقاتلين. حتى أن هناك ادعاءات بأن القوات المسلحة قتلت فلاحين لمجرد القول بوقوع خسائر في صفوف جماعات حرب العصابات. كما ينبغي ملاحظة الادعاءات بأن امدادات المعونة العسكرية عن طريق بلدان ثالثة قد أسهمت في زيادة انتهاكات حقوق الانسان التي تحدث في سياق أنشطة مكافحة التمرد أو مكافحة المخدرات. ويبدو أن حالات التشرد الجسيمة تحدث عندما يرفض الفلاحون تقديم الدعم الكامل لأنشطة الجماعات شبه العسكرية في مناطق مثل الكارمين وسان فيسينت دي شوكوري في "مجدالينا ميديو". كما أن أعمال حرب العصابات، مثل زرع ألغام على الطرق التي قد تمر عليها سيارة شرطة أو سيارة جيش، أو نصب الكمائن التي تسبب اصابات في المدنيين، تعد أيضا من أسباب التشرد^(٣٥).

٦٣- وهناك فئة من الأشخاص يبدو أنها ضعيفة بصورة خاصة وهي فئة السكان الأصليين (حوالي ٨٠٠ ٠٠٠) والسود (مليونان). وكثيرا ما أجبرت هذه المجتمعات في الماضي على التخلي عن أراضيها وأصبحت تعاني، ضمن ما تعاني من التمييز الاقتصادي. والآن تمنح المجتمعات الأصلية مركز حماية خاصة بموجب الدستور الجديد، الذي منحهم سلطة سياسية وسلطة إدارة الموارد في مناطق معينة من البلد. ومع ذلك هناك ادعاءات بأن هذه المجتمعات تنتقل إلى أماكن أعلى في الجبال بسبب وسائل الزراعة الكثيفة، ووجدت نفسها في مناطق جماعات حرب العصابات، فأصبحت ضحية لكل من القوات المسلحة وهذه الجماعات كما ذكرت تقارير أن القوات شبه العسكرية قامت بمختلف أحداث العنف ضد تلك المجتمعات في السنوات الأخيرة^(٣٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترحيل إلى أماكن أخرى بسبب المشاريع الصناعية ومشاريع التنمية ما يزال يشير مشاعر القلق^(٣٧).

٦٤- ولا يبدو أن حالات الإخلاء القسري، بخلاف الحالات التي ذكرت في الفقرتين السابقتين، قد تكررت بصورة كبيرة أو أنها تمثل سياسة متبعة. ويبدو أن مشاريع الإسكان ومشاريع التنمية تركّز حتى الآن، على الأقل في سويداد بوليفار، على تعزيز الأحياء الفقيرة القائمة. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه المشاريع متوخاة في المستقبل أو ما هي الكيفية التي سوف تُنفذ بها.

٦٥- وتلقى الممثل أثناء زيارته قدرا مذهلا من المعلومات والافادات حول ما يدّعى من انتهاكات حقوق الانسان^(٣٨). وليس من الممكن حصرها كلها في سياق هذا التقرير. ومع ذلك، واختصارا، فإنها تشير إلى أن القوات المسلحة بما في ذلك الشرطة والجماعات شبه العسكرية^(٣٩) وحركات حرب العصابات هي الجهات الفاعلة الرئيسية، خاصة في عمليات القتل والمذابح^(٤٠)، وإنما أيضا في عمليات الحجز التعسفي وحالات الاختفاء والتعذيب. وقيل إن التغييرات التي أدخلت في مجال إقامة العدالة في السنوات الأخيرة سمحت بالاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة عن طريق قضاة وشهود سريين. كما تسببت هذه الانتهاكات الفردية لحقوق الانسان في تشرد المضطهدين وأسرههم. والضحايا في أغلبهم زعماء حركات سياسية واجتماعية، ونشطاء في مجال حقوق الانسان، وصحافيون ومسؤولون عموميون، وخاصة في الهيئات القضائية والتعليمية^(٤١). وفيما يتعلق بعدد الاغتيالات، لاحظ أحد المصادر زيادة ملموسة في عام ١٩٩٢^(٤٢)، بينما ذكر مصدر آخر أنه ارتفع عند ذلك في عام ١٩٩٣^(٤٣). وأخير الممثل بمختلف وسائل المضايقة، بما في ذلك التنصت على الهاتف، ومراقبة المنازل وتوجيه تهديدات مباشرة إلى الأسر وارسال خطابات مجهولة، و"التصنيف" في قوائم "الهدامين"، الخ. وقيل للممثل إنه حتى في الحالات التي وعدت الحكومة بتوفير الحماية للأشخاص، فقد اغتيل بعضهم أو تواصلت مضايقتهم. كما اغتيل شهود ممن استنكروا انتهاكات حقوق الانسان.

٦٦- ومورست المضايقات بصورة خاصة على النشطاء في مجال حقوق الانسان وأعضاء المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الانساني ومجال حقوق الانسان. وذكر أن بعضهم رفض حضور الاجتماع الذي

اشترك فيه الممثل لأنهم كانوا خائفين، منذ عام ١٩٩١، في أعقاب اجتماع عقدته منظمة غير حكومية بخصوص نفس الموضوع، واغتيل شخصان. وفي المناطق الريفية توجّه اليهم أسئلة أثناء عبورهم نقاط التفتيش العسكرية بشأن أنشطتهم واتصالاتهم وتحالفاتهم.

٦٧- وفي مناطق نفوذ رجال حرب العصابات أُجبر الفلاحون على التعاون مع المتمردين، وجندوا قسرا أو قدموا إلى "محاكمات شعبية". وقد حدثت اغتيالات لمالكي الأراضي وأسره وأعضاء من القوات المسلحة والشرطة على أيدي جماعات حرب العصابات، أو اختطفوا لأغراض الحصول على فدية، أو فقدوا ممتلكاتهم وأجبروا على التخلي عن مشاريعهم الاقتصادية.

٦٨- وتدل الافادات على أن هناك حالات هدّد فيها من حاولوا الهرب، أو منعوا من الهرب، إما للاشتباه في أنهم متمرّدون أو متعاطفون (إذ أن محاولة الهرب قد تكون دليلا ايجابيا على ذلك) أو لأنهم سيتمكنون من الإبلاغ عن التجاوزات التي يرتكبها الجيش أو الجماعات شبه العسكرية. وفي حالات أخرى كان يطلب منهم الحصول على تصاريح بالمرور الآمن^(٤٤) أو دفع غرامات كبيرة في نقاط المراقبة للحصول على "تصريح" بالرحيل. وأبلغت مصادر أخرى عن حوادث أطلق فيها النار على نساء وأطفال أثناء الهرب من مناطق تنشط فيها الفرق المتحركة^(٤٥).

٦٩- كما كانت هناك حالات قامت فيها الجماعات شبه العسكرية وأفراد القوات المسلحة بتهديد أماكن إيواء المشردين داخليا، أو مضايقة من فيها، أو حتى اغلاقها بالقوة. وأشهر حالة هي حالة (مأوى الفلاحين) في بارانكا بريميخا، حيث يوجد ما يزيد على ٢٠٠٠ من الفلاحين القادمين أصلا من "مجدالينا ميديو" وهي منطقة تتميز بالنزاعات الحادة، وذلك منذ افتتاح "المأوى" عام ١٩٨٩. وأبلغ عن آخر حادثة من حوادث التهديد في آذار/مارس ١٩٩٤. ونتج عن التأييد والتضامن الدوليين أن وعدت السلطات ببعض ضمانات الأمن (على الرغم من عدم وجود نتائج لأي تحقيق رسمي تم إجراؤه) وبصيانة "المأوى". ومع ذلك، يبدو أن ذلك قد أدى إلى جذب انتباه تلك القوات التي هددت المأوى في الماضي، ومن ثم قل كثيرا عدد الوافدين الجدد، برغم أن أسماء المقيمين في المأوى لم ترسل إلى السلطات.

٧٠- وفي هذا المناخ الذي يتصف بمواصلة انتهاكات المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تستهدف ضمن ما تستهدف من يعتبرون "بلا فائدة" للمجتمع، فإن المشردين داخليا هم الذين يتعرضون بوجه خاص لانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يؤدي الهرب، في كثير من الأحيان، إلى وضع نهاية للاضطهاد. وقد أخطر الممثل بعدد من الحالات التي تم فيها تعقب الأشخاص المشردين في المناطق التي استضافتهم، وقتلهم. كما أن التشرد يسبب تقلص فرص الوصول إلى السلطات القضائية وغيرها من السلطات، ويقلل المشاركة السياسية، بالنظر إلى أنه عادة ما يتطلب تعاملًا مع السلطات العامة في مناطق الاستقبال.

٢- احتياجات المساعدة

٧١- كما ذكر من قبل، فإن جزءا كبيرا من السكان الريفيين والحضرين في كولومبيا فقير جدا. ولاحظ الممثل، أثناء زيارته إلى بارانكا بريميخا (سانتاندريه) وموريندو (انتيوكيا) أن الأشخاص المشردين في كل من المناطق الريفية والحضرية يشاركون السكان المحليين فقرهم. وعلى الرغم مما يبدو من عدم وجود أزمة ظاهرة في الغذاء والصحة، فهناك افتقار بشكل عام للإسكان الملائم والخدمات الأساسية، وخاصة في المناطق الحضرية. كما لم يكن من الواضح إلى أي مدى يتم الوفاء بالحقوق في التعليم والحق في الحصول على الرعاية الصحية، وخاصة للأطفال^(٤٦). وعلى سبيل المثال، ذكر مسؤولون حكوميون أن عدد المنتقلين عن المدرسة في المناطق التي تعتبر دون المستوى كان مرتفعا جدا. وفي المناطق التي اتخذت فيها الحكومة

خطوات للتصدي لاحتياجات السكان المحليين، مثل منطقة موريندو، تم تحقيق بعض أوجه التحسن في الظروف المعيشية، حتى مع اغفال الكثير من الطلبات المرغوبة، وأعرب السكان المحليون عن عدد من المظالم أثناء زيارة الممثل فيما يتعلق بتنفيذ تلك الخطوات.

٧٢- ويمثل الافتقار إلى فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الحضرية مشكلة جسيمة، بالنظر إلى آثارها النفسية - الاجتماعية وخاصة على الأجيال الأصغر التي تنشأ في مناخ العنف والجريمة، وهو مناخ تغذيه البطالة.

٧٣- ويبدو أن العودة إلى المناطق الأصلية ضيئة جداً، وخاصة من المراكز الحضرية الكبيرة مثل بوغوتا. والسبب هو ندرة وجود حلول للقضايا الأساسية للتشرد. فمثلاً، وكما أُخبر الممثل، لم تعد العودة ممكنة بالنسبة للفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، إما لاضطرارهم إلى بيعها بثمن زهيد جداً قبل هربهم، أو لأنها قد اغتصبت عن طريق المستعمرين (الجدد). وحيثما يستمر النزاع المسلح فلا تعتبر العودة حتى خياراً متاحاً.

هـ - التدابير التي اتخذتها الحكومة

١ - الموقف تجاه مشكلة التشرد

٧٤- حتى سنوات قليلة مضت، لم تكن الحكومة تعترف، بأن هناك مشكلة تشرد داخلي في البلد إما لأن المشكلة كانت تعتبر جزءاً لا يمكن تمييزه بمفرده من عملية الاستعمار والهجرة الداخلية، أو لأنها كانت تنظر إلى المشكلة على أنها جاءت نتيجة للعنف الذي أنكرت مراراً مسؤوليتها عنه. ويعتقد مسؤولو الحكومة أن القضية قد اصطبغت في الماضي بقدر كبير من الصبغة السياسية حيث ينظر إليها في سياق "التطرف" في حقوق الإنسان، لا في إطار أبعادها الإنسانية. وفي رأيهم أيضاً أن جزءاً من المشكلة يتعلق بكون الدولة في كولومبيا ليست موحدة بعد توحيداً كاملاً، مما يعني أن الحكومة المدنية ليست ممثلة في بعض المناطق تمثيلاً كاملاً أو أن ليس لها وجود فيها على الإطلاق.

٧٥- وحدث مع ذلك خلال العامين الماضيين انفتاح هام على أبعاد التشرد الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. والحكومة واحدة من حفنة قليلة جداً من الحكومات التي أتاحت معلومات عن التشرد الداخلي للممثل بناءً على مبادئها الذاتية، وذلك بالرغم من اعترافها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، بأنها لم تكن حتى الآن في موقف يسمح لها بأن تبدي رأيها بدقة في المشكلة. واعتمدت تدابير شتى لحماية ومساعدة ضحايا العنف وغيرهم من السكان الضعفاء، بما في ذلك زيادة التعاون مع الأوساط الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتوفير المساعدة الإنسانية. ويرد وصف هذه التطورات في الفقرات التالية.

٢ - تدابير الحماية

٧٦- كان من أهم تدابير حماية حقوق الإنسان في كولومبيا اعتماد الدستور الجديد في عام ١٩٩١ الذي يتضمن إشارات وفيرة إلى حقوق الإنسان ويقضي بإنشاء عدد من الآليات المفيدة لحمايتها. فقد تم مثلاً إنشاء مكتب المدافع عن الشعب "Defensor del Pueblo"، داخل وزارة الحكومة (أو الوزارة العامة) الذي يمثل دوره في الإشراف على تعزيز حقوق الإنسان وممارستها ونشرها. واتسمت هذه الآلية بكونها هيئة وسيطة بين الدولة والمواطن وحقق عملها مع المنظمات غير الحكومية في إسداء المشورة إلى الضحايا وتوجيه المعلومات بشأن التجاوزات التي ترتكب في مجال حقوق الإنسان نتائج إيجابية. ويقال إنه تم في الآونة الأخيرة إنشاء مكتبين إقليميين في منطقتي النزاع في بارانكابيرميخا وفي آبارتادو. وتمثل تدبير آخر في

بدء تطبيق وسيلة الانتصاف "Tutela" القانونية الجديدة، وهي حق الحماية السريعة في الحالات التي تكون فيها الحقوق الدستورية قد انتهكت أو معرضة للانتهاك. وثمة تدبير ثالث هو الشرط المنصوص عليه في الدستور والذي يقضي بأن يُشرع وزير الدفاع، الذي هو الآن وزير مدني ومسؤول أمام الكونغرس، في تنظيم دورات تدريبية عن حقوق الإنسان في صفوف القوات المسلحة^(٤٧). أما التدبير الرابع، فهو إنشاء وكالة "Fiscalía"، وهي الوكالة الحكومية المخولة السلطة القضائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وفق نظام الاتهام. وتمثل تدبير خامس في رفع حالة الطوارئ وفي تحديد أربعة أنواع مختلفة من حالات الطوارئ التي يمكن أن يتم بموجبها تقييد أحكام دستورية معينة، ويمكن إعلانها بعد الامتثال للضمانات الدستورية المختلفة.

٧٧- وتعززت أيضا الآليات التي كانت قائمة قبل اعتماد الدستور. فقد أتاح مثلا مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان الذي أنشئ عام ١٩٨٧ انفتاحا مؤسسيا لم يسبق له مثيل بالعمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية وبدعم أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما أنه اضطلع بعدد من الأنشطة التي تتعلق بوجه خاص بالمشردين داخليا، منها طلب قيام الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية بمهمتها والاضطلاع، مع المنظمات غير الحكومية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا بتنظيم، الحلقة الدراسية التي شارك الممثل فيها^(٤٨). كما أن مكتب "Procurador General" (النائب/المدعي العام)، يقوم بوصفه هيئة مستقلة تجري التحقيقات وتطلب اتخاذ إجراءات تأديبية في الحالات التي ينتهك فيها الموظفون الحكوميون القانون، بدور هام في تشكيل ائتلاف مع الكيانات الحكومية الأخرى لحل مشاكل حقوق الإنسان والتشرد الداخلي بوجه خاص.

٧٨- وتم تعيين عدة مشاكل فيما يتعلق بالتدابير السالف ذكرها. من ذلك مثلا أن مكتب المدافع عن الشعب Defensor de Pueblo ومكتب النيابة Procuraduría ليست لأي منهما سلطة التحقيق في التجاوزات التي ترتكب في مجال حقوق الإنسان. ويبدو أن مكتب المدافع عن الشعب Defensor ينتقل إلى الأموال اللازمة وأنه غير ممثل في جميع أنحاء البلد. وبإمكان مكتب المستشار الرئاسي أن يركز على أنشطة تعزيز حقوق الإنسان ولكن دوره أصبح بكثير حين يتعلق الأمر بحمايتها. ولا يزال عدد أمناء المظالم المحليين غير كاف وهم يتلقون تهديدات وأفيد بأن واحداً منهم قد قتل^(٤٩). وقال عدد منهم للممثل إن ليس لديهم اختصاص لمتابعة حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يحيلونها إلى مكتب النيابة المحلي Procuraduría. وأشار النائبون المحليون Procuradores إلى أن الحالات التي تتعلق بالجيش يجب أن تحال إلى مكتب النيابة المركزي Procuraduría وأشار أحدهم إلى أن ما من حالة قد تم البت فيها خلال الأشهر الـ ١٤ التي قضاها في المكتب. ومكتب الرقابة Fiscalía، وهو وكالة التحقيق الرئيسية في الحكومة، قد خول شخصا واحدا الكثير جدا من السلطات مما يعني أن تعاطفه أو تعاطفها يمكن أن يؤثر على سير التحقيقات. أما فيما يتعلق بوسيلة الانتصاف Tutela وبغيرها من التدابير القضائية، فنادرا ما يلجأ الفلاحون إليها على حد ما أفاد بذلك أحد الموظفين المحليين إما لافتقارهم إلى التوجيه والدراية بالنظام، أو خوفا من إقامة دعوى ضد فرد في القوات المسلحة، أو بسبب صعوبة تعيين هوية أفراد القوات شبه العسكرية. وقد تم بالفعل الاستعاضة عن حالة الطوارئ بالاعلانات عن "حالات الاضطراب الداخلي" التي أعلنت آخر حالة منها في أيار/مايو ١٩٩٤.

٧٩- ووضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف في عام ١٩٩١ شرع على أساسها في إجراء حوارات السلم مع جماعات حرب العصابات وأُخذت تدابير أخرى لإعادة ادماج تجار المخدرات وغيرهم ممن خرجوا على النظام القانوني من خلال سياسة "الانخراط للقضاء". وبالرغم من هذه التدابير، توقفت الآن حوارات السلم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولم تكتمل فيما يقال مشاريع إعادة تأهيل أفراد حرب العصابات المسرحين.

٨٠- وتشير الحكومة في رسالتها الى الممثل بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الى التوجيه رقم ٥ الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي يقضي بأن يتخذ المحافظون والعمد إجراءات تكفل توفير المأوى في المدارس والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية في حالات تغيير محل الإقامة طوعا وذلك بسبب حالات العنف الحادة بوجه خاص، وبأن يقوم مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان بتوفير الدعم والمشورة وتيسير العودة. ومن المثير للدهشة أن ما من موظف حكومي استشاره الممثل كان على علم بهذا التوجيه الذي لم يُنفذ بأي حال. وإنما هناك ما يدل على أنه تم إنشاء "مكاتب توجيه" لمساعدة المشردين وغيرهم من المهاجرين في إعادتهم الى مناطق منشئهم بمجرد وصولهم الى مركز حضري^(٥٠). وهذا يتمشى فيما يبدو مع تعليقات عدد من موظفي الحكومة بأن الهجرة الى مركز حضري لا تمثل حلا لمشاكل الأمن التي يواجهها الفلاحون. وينصب التركيز على الحيلولة دون إعادة توطين المهاجرين في المدن بسبب ما تنطوي عليه من مشاكل، حسب خلفية كل حالة. ولا بد من رصد تنفيذ هذه المشاريع عن كثب لأن رفض استقبال المشردين يمكن أن تترتب عليه انعكاسات خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

٨١- ومن التطورات الايجابية الأخرى إنشاء محتجزات لمجموعات السكان الأصليين أو النهوض بمستواها وفي منح جماعات السكان السود إدارة الأراضي التقليدية جماعياً خاصة في أعقاب اعتماد دستور عام ١٩٩١. فبين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢، خُصص للمجموعات الأولى ١٥ ٠٠٠ مليون هكتار من الأراضي^(٥١). وأفاد المعلقين بأنه أمكن تحقيق هذه الإنجازات جزئياً لأن جماعات السكان الأصليين والسكان السود في البلد قد أنشأت منظمات أساسية قوية وكانت مواقعها أقل تعنتاً عقائدياً من مواقف اليسار ووجودها المنتظم في الساحة الدولية.

٨٢- وفي آواخر عام ١٩٩٢، أصدرت الحكومة قانوناً لإصلاح الشرطة تم بموجبه إنشاء مكتب مدني لمفوض الشرطة ومجلس استشارة وطني. وشرعت القوات المسلحة أيضاً في تنظيم حملة للتوعية بحقوق الإنسان بإنشاء مكتب خاص يتألف من موظفين مدنيين يتولون إسداء المشورة الى رئاسة الأركان المشتركة بشأن قضايا حقوق الإنسان ووضع مواد وبرامج للتدريب. وعلم الممثل أيضاً من موظفين في الحكومة ممن يقتضي عملهم الاتصال الوثيق بالجيش في الحالات التي تكون إدعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان قد قدمت فيها أنهم فوجئوا بالاستجابة الايجابية والتعاون الممتاز الذي وجدوه والذي يأملون في أن يظل قائماً لأنه يتيح لهم توضيح المشاكل التي تتعلق بحقوق الإنسان.

٨٣- وبالرغم من التقدم الذي أُحرز على نحو لا يمكن إنكاره في مجال حقوق الإنسان، لا يزال التطبيق العملي متخلفاً عنه بمسافة كبيرة. ففي المناطق الريفية وفي مختلف أنحاء البلد التي تتمتع فيها القوات العسكرية بمركز أقوى يبدو أن حالة حقوق الإنسان خطيرة، إذ أن الانتهاكات التي يتم التحقيق فيها قليلة جداً وكثيراً ما تسفر عن نتائج لا شأن لها. وأشار أحد الموظفين المحليين في جهاز القضاء الى أنهم يشعرون أحياناً بأن الجيش يعتبرهم "بلهاء لا فائدة منهم" ويتهممهم بالتحقيق فقط في الادعاءات التي يقدمها أفراد حرب العصابات. وقال موظف حكومي محلي آخر إنه في الحالات التي تقدم فيها ادعاءات ضد الجيش، يكون رد الجيش هو أنه تصرف في حدود القانون وأن من كانت له شكوى يمكنه أن يتجه الى الكتيبة لتقديمها؛ وسارع مضيفاً بأن قليلين جداً هم الذين يفعلون ذلك. فإذا صحت الادعاءات بأن مرتكبي هذه الانتهاكات لا يتم طردهم فحسب من صفوف الحكومة وإنما يقلدون الأوسمة ويرقون، يصل المرء الى نتيجة لا مفر منها وهي أن الحكومة قد أجازت حتى الآن الإرهاب.

٨٤- ومع ذلك، هناك حالات كثيرة قام فيها الجيش بدور فعال في تقديم المساعدة للسكان في حالات الكوارث أو شدة الحاجة. وربما يكون صحيحاً أيضاً أن كثيرين من ضباط الجيش يودون كسب رضا السكان المحليين وأنهم يشعرون بالاستياء من الخوف الذي يبدو أنه تجاهاهم الى هذا الحد. وقال أفراد الجيش الذين

تحدث الممثل معهم إنهم لا يحاربون سوى الذين يرتدون بزات نظامية ويحملون الأسلحة ويهاجمونهم؛ وقالوا إن دور الجيش يتمثل في رأيهم في حماية المجتمع وإنه لذلك كان مؤسفاً أن يبدي المجتمع تخوفه أحيانا من الدوريات العسكرية.

٨٥- وبين أحد مسؤولي الحكومة أن كولومبيا قد قامت بدور بالغ النشاط في المناوشات التي سبقت اعتماد البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، اللذين دونا القانون الدولي الإنساني، ولكن الجيش قد اعترض بعد ذلك على التوقيع عليهما لأسباب عدة. أولاً الخوف من أن يفتح الطريق أمام التدخل الدولي في مسائل النظام العام ومن أن يكشف عجزه عن التصدي لها. وكان هناك خوف أيضاً من أن يمنح جماعة جيش التحرير الوطني وجماعات سيمون بوليفار لحرب العصابات مركز الأطراف المتحاربة خاصة وأنها كانت قد اعتمدت لغة القانون الإنساني في استراتيجياتها. وكان ثمة سبب ثالث للاعتراض هو أن كولومبيا كانت قد اقترحت أن تقرر حكومة البلد المعني الطرف المؤهل لأن يكون موضوع المادة ١ من البروتوكول، وهو اقتراح لم يحظ بالقبول. ومع ذلك، قيل للممثل إن الحكومة قد عرضت على الكونغرس مؤخراً قانوناً للتصديق على البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف.

٣- تقديم المساعدة للمشردين داخليا

٨٦- قامت الحكومة، بموجب المرسوم ٢٨١ الصادر في عام ١٩٩٢، بإنشاء صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ على نحو ما قضت بذلك المادة ٤٦ الانتقالية من الدستور التي تستهدف السكان المدنيين ممن كانوا ضحايا النزاع المسلح. وفي عام ١٩٩٢، أبرم صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ اتفاقاً مع الصليب الأحمر الوطني بسبب هياكله الأساسية الواسعة وخبرته ومصادقته لتوجيه المساعدة لضحايا العنف، بمن فيهم المشردون داخليا. وقام صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ في الآونة الأخيرة بإبرام اتفاق مع مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان لإنشاء بضعة برامج نموذجية تتألف أساساً من مشاريع إنتاج صغيرة لمساعدة المشردين داخليا في أورابا، وليانوس، ومجدلينا ميديو وفي كوردوبا. وهناك مؤسسة تمويل أخرى هي خطة الإصلاح الوطنية التي تقوم بتنفيذ مشاريع اجتماعية للاستثمار في المناطق الريفية المتضررة بأعمال العنف.

٨٧- وأشار أحد مسؤولي الحكومة إلى أن صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ يتطلب عدداً كبيراً جداً من "المستندات الرسمية" (أي من مستندات إثبات هوية الشخص ومستندات إثبات كونه ضحية) قبل أن يقدم أية مساعدة للضحايا التي هي على أية حال مساعدة مالية بحتة وذات طابع مؤقت جداً. وأشار مسؤول آخر إلى أن أموال صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ وخطة الإصلاح الوطنية ليست كافية وإلى أن الحكومة لم تحل بعد قضية التمويل. وأشار مع ذلك مسؤول حكومي آخر إلى أن المشكلة الأكثر أهمية هي كيفية إيجاد الأموال لإنشاء مشاريع إنتاجية وتعيين الفرص الاقتصادية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أنه لم يتم مثلاً إنشاء أي مشروع نموذجي في أورابا وإلى أنه لم يكن لدى الأمل واليتامى في المنطقة أي سبيل للحصول حتى الآن على أموال من صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ. وأبدت منظمات غير حكومية أخرى قلقها من أن أموال صندوق الرئاسة للتضامن والطوارئ وخطة الإصلاح الوطنية، التي وعد بها أحيانا ولم تصل قط، تستخدم في أغراض أخرى.

٨٨- وتكفل المادة ٥٨ من دستور كولومبيا الحق في المسكن اللائق. وبسبب شدة النقص حالياً في عدد المساكن ورداءة أوضاع المساكن، حددت الحكومة هدفاً لإنشاء ٥٣٩ ٠٠٠ وحدة سكنية وأنشأت معهداً وطنياً للسكان الاجتماعي وإصلاح المناطق الحضرية تتمثل مهمته في النهوض بأوضاع المعيشة في المناطق الحضرية^(٥٢). ومع ذلك، أشار أحد المعلقين إلى أن هذه المشاريع لا تولد سوى آمال زائفة خاصة في المناطق

الريضة التي لا يستفيد فيها السكان من هذه المشاريع. وأشار مسؤولو الحكومة إلى أن الحكومة تواجه مشاكل جمّة في مناطق مثل ويداد بوليفار حيث ترتفع بشدة تكاليف خفض المخاطر الناتجة عن الانهيارات الأرضية أو توفير المرافق مثل المياه والنقل. وأشاروا إلى حالات خصصت فيها الأموال الدولية لتحسين مستوى المعيشة أدت إلى صعود الأسعار بينما كانت المحصلة النهائية ضئيلة. ورأوا أيضاً أنه مهما كانت المرافق التي يتم توفيرها قليلة، فإنها تعتبر انجازاً لأنه كان قد تم بناء أحياء أخصاص بشكل غير قانوني وبدون خطة. وقالوا أيضاً إن قلة الأموال تمثل مشكلة جديدة. فمشروع الإسكان لبناء ٦٠٠ ٥ وحدة في منطقة بوغوتا كان بدأ مثلاً منذ ثمانية أعوام ولم ينته بعد.

٨٩- والمكتب الوطني للوقاية والإغاثة في حالات الكوارث في كولومبيا هو الوكالة الحكومية المسؤولة عن الاستجابة للزلازل التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية. ولم يتمكن الممثل من مقابلة ممثلي المكتب لأنه حدث قبل وصوله إلى البلد بفترة قصيرة زلزال كبير في منطقة كاركا تطلب عناية ومشاركة المسؤولين المعنيين فوراً. ورداً على سؤال الممثل لمعرفة سبب عدم مشاركة المكتب في توفير المساعدة للمشردين بخلاف أولئك المشردين بسبب الكوارث الطبيعية، بين مسؤولو الحكومة أنه ليست لدى المكتب خبرة بمسائل التشرّد الناجمة عن العنف. وهذا يؤكد الملاحظات السابقة بأن احتياجات هاتين المجموعتين من المشردين مختلفة، على الأقل في كولومبيا.

٩٠- وفيما يتعلق بتوزيع الأراضي، هناك وكالة حكومية، هي معهد الإصلاح الزراعي، مكلفة بمسؤولية توزيع أراضي الدولة أو بشراء/مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها على الفلاحين العديمي الملكية، أو توفير أنواع أخرى من المساعدة. وأشار وزير الزراعة إلى قانون حديث جداً بشأن الإصلاح الزراعي يتم بموجبه تحديد ملكية الأرض في مناطق معينة ترتفع فيها نسبة الاستعمار بمساحة معينة كحد أقصى، وأشار إلى أن سكان المناطق الحضرية يمكنهم هم أيضاً الاستفادة من مشاريع معهد الإصلاح الزراعي. وأشار أحد مسؤولي الحكومة إلى أن مساعدة معهد الإصلاح الزراعي للفلاحين العديمي الملكية ليست كافية؛ وقال أيضاً إن حتى منح الأراضي قد لا يكون كافياً. وتفتقر الحكومة إلى القدر المرجو من الموارد لتقديم الائتمانات للمزارعين أو للاستثمار في مشاريع التعليم وفي المشاريع الإنمائية الرئيسية التي تستهدف الفلاحين كيما لا يقعوا فريسة لجماعات حرب العصابات وتجار المخدرات. وفي رأي وزير الزراعة أن الإصلاحات الزراعية يجب أن تمشي جنباً إلى جنب مع مشاريع الإسكان والتعليم وأن تنفيذ القانون الجديد يتطلب على الأقل ضعف الميزانية. وأعرب أحد المعلقين عن قلقه قائلاً إن القانون الجديد يتضمن بعض الأحكام الإجرائية التي يمكن أن تعوق العمليات التي شرع معهد الإصلاح الزراعي في تنفيذها وإن معاقبة القانون لوضعي اليد على الأراضي من الفلاحين تمثل في رأيه عنصراً رجعيّاً مقارنة بالنظام القانوني السابق.

٩١- وعلاوة على ما سبق، أنشأت الحكومة عدداً من الهيئات المشتركة بين الوكالات، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجان الإقليمية للنظام العام التي تشترك فيها دائرة الأمن الإدارية، والقوات المسلحة والشرطة، إلى جانب ممثلي مكاتب النيابة *Procuraduría* ومكاتب الرقابة *Fiscalía*. وأنشأت الحكومة أيضاً في الآونة الأخيرة لجنة معنية بالمشردين داخلياً تضم ممثلين عن دائرة التخطيط الوطني ووزارات التخطيط الوطني، والتنمية، والصحة، والتعليم، والزراعة ووزارات أخرى، قامت حتى الآن بتقييم عدة مبادرات ولكنها لم تتوصل إلى أية ترتيبات ملموسة.

٩٢- وأفاد عدد من المعلقين بأنه ليست هناك حتى الآن أية سياسة متكاملة داخل الحكومة بشأن قضية التشرّد. ولا يزال هناك، حسبما ذكروا، قدر كبير من الاضطراب في تقسيم العمل بين الوكالات فضلاً عن قلة التنسيق، في حين أن بعض الوكالات لا تدخل على الإطلاق في هذه العملية. وشدد مسؤولو الحكومة على الحاجة إلى وضع خط فكري عام.

واو- دور الأوساط غير الحكومية

٩٣- تلعب الأوساط غير الحكومية في كولومبيا، وهو ما يفهم هنا على أنه يشمل الكنيسة والمنظمات غير الحكومية المحلية والجامعة دورا بالغ الأهمية حيال المشردين داخليا فيما يتعلق بالحماية ومستوى المساعدة على السواء. ويبدو أن أكثر الأعمال المباشرة بالخير هي تلك التي تقوم بها المجموعات المحلية في مجالات التدريب والخدمات القانونية وجمع الأموال، بدعم من مجموعات وطنية ودولية مقرها بوغوتا(٥٣).

٩٤- والكنيسة هي أهم مؤسسة اجتماعية في كولومبيا وهي موجودة في سائر أنحاء البلد. وقد أظهرت مؤخرا اهتماما بالغاً بمشكلة التشرد الداخلي. وعلى سبيل المثال، فقد شرع المؤتمر الكنسي الأسقفي في تنفيذ مشروع مدته عام لاثبات عدد المشردين داخليا على مستوى الأبرشية في أنحاء البلد كافة. وتشترك ست وثمانون أبرشية في هذه المشروع؛ وقام الباحثون الاجتماعيون المسؤولون عن المشروع بتوزيع مجموعة من الاستبيانات على نطاق واسع لتعيين هوية المشردين والمجموعات الأخرى على الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية، وهم يجرون حاليا مقابلات مع المشردين. ومن المتوقع أن تكون نتائج البحوث المقرر الإعلان عنها في وقت لاحق من العام أكثر المستندات شمولاً بشأن التشرد الداخلي في البلد، وذلك بالرغم من الضغوط التي تبذلها عناصر فاعلة عديدة في النزاع ومخاوف المشردين التي تشكل العقبات الرئيسية أمام المشروع. وقد أعطت الكنيسة من خلال تدخلها مصداقية لمطالبات مجتمع المشردين، وبما أن منظماتها قد تجنبت إثارة الشبهات السياسية، فقد وُجّهت إليها أموال المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان والاضطلاع بجهود المساعدة. وهي تقوم أيضا بتنفيذ مشاريع "حوار الراعي من أجل السلام" في مناطق كثيرة من البلد.

٩٥- كما أن مشاركة الجامعات في دراسة مشكلة التشرد وأسبابها تمثل خطوة جديدة بالترحيب. ذلك أنها لا تقوم بأعداد معلومات شاملة تشدد إليها الحاجة فحسب، وإنما تركز أيضا على القوى الفكرية والاجتماعية، وتتيح محفلا لإجراء المحادثات وتدريب جيلا جديدا على مواجهة الواقع الاجتماعي في البلد.

٩٦- ولأسباب تحليلية، يمكن للمرء أن يقول، على أساس العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية مع المشردين أو من أجل المشردين في البلد، إنه يمكن تقسيم هذه المنظمات إلى أربع فئات: المنظمات التي تتجه إلى توفير المساعدة المتخصصة للمشردين، والمنظمات التي تقدم المساعدة ويكون أساسها مع ذلك هو الصلات السياسية، والمنظمات المهيأة لتعزيز التنظيم الاجتماعي، والمنظمات التي تهتم بوجه عام بحقوق الإنسان. وتشمل الفئة الأولى المنظمات غير الحكومية التي يركز مبدؤها على أن المشردين في حاجة إلى الحصول على خدمات، بصرف النظر عن سبب التشرد، والتي اختارات نوعا واحدا من المساعدة التي تقدمها مثلا الأموال للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل أو لمخططات التنمية الصغيرة الحجم، وخدمات العلاج النفسي/العقلي، وتوفير المأوى، ومشاريع لإعادة المشردين إلى مناطقهم الأصلية، والمساعدة التقنية، ورعاية الأطفال، والبرامج المتخصصة للمراهقين، والمساعدة القانونية، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية، والمساعدة الخاصة للأرامل، إلخ. وتشمل الفئة الثانية مجموعات لها روابط مع المنظمات السياسية والمنظمات الأخرى القائمة، والتي غالبا ما تكون معروفة أكثر لدى المشردين لهذا السبب والتي تقوم بتوفير المساعدة في حالات الطوارئ. وتشمل الفئة الثالثة مجموعات تدعم المنظمات المحلية والمنظمات على مستوى القاعدة الشعبية، مثلا اللجان المحلية لحقوق الإنسان، وحلقات المدارس المحلية، ومخططات الوقاية، إلخ. وتتألف الفئة الرابعة من المنظمات التي تتخصص في حماية حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات القانونية، وإجراء التحقيقات، والقيام بأعمال الترويج في الساحة الدولية، والتعبئة والدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٩٧- ومن المهم التشديد على أن العمل الذي تقوم به هذه المنظمات في الوقت الحاضر، في مجال أو في آخر، حيوي بالنظر إلى محدودية استجابة الدولة وانعدام الثقة المترسخ الذي يظهر أحياناً بين المشردين والدولة. فعدد من هذه المنظمات يقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة في أكثر من قطاع من القطاعات المشار إليها أعلاه. على أنه بالنظر إلى شدة اختلاف المبادئ التي تركز عليها في العمل وتخصصاتها المختلفة، فقد ظلت جهود هذه المنظمات مشتتة حتى الآن وغير منسقة بصورة تتصف بالفعالية. فلا المجموعة الثانية ولا المجموعة الرابعة لديها مثلاً أية خبرة في مجال التنمية، بل ويمكن أن تكون المجموعة الثانية خطرة بالنسبة للمشردين المتصلين بها لأنها تصبغ مشكلة التشرّد "بصبغة سياسية". هذا ويتعين على المجموعتين الأولى والثالثة أن تبدأ من لا شيء في اتصالها بالمجتمع المحلي والتأقلم على خلفيته واحتياجاته المحددة، وقد يكون تأثيرها قليلاً في تعزيز الحلول الطويلة الأجل. ولجميع هذه الأسباب، تبدو الجهود لتحقيق الائتلاف بين هذه المجموعات، مثل الحلقة الدراسية التي حضرها الممثل ومجموعة العمل من أجل المشردين "Grupo de Trabajo para Desplazados" باللغة الفائدة لأغراض نشر المعلومات وتنسيقها، وتبادل الآراء، والتجارب والخبرة، وسرعة التعبئة التي من المؤسف أنها ضرورية لا لتوفير المساعدة للمشردين فحسب، بل وكذلك حين تشعر هي نفسها بأنها مهددة.

٩٨- وثمة مجال آخر مثير للمشاكل هو موقف الدولة من الأوساط غير الحكومية. فقد تدمرت المنظمات غير الحكومية بانتظام من مواجهتها موقفاً عدائياً وصل في بعض الحالات إلى مستويات خطيرة، واعترف مسؤولو الحكومة بأن البعض في آلية الدولة يعتبر، للأسف، العاملين في المنظمات غير الحكومية أنهم "يساريون". وسمع الممثل شهادات تتعلق بأعضاء في منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ممن تعرضوا بوجه خاص لمضايقات من جانب قوات الأمن أو الشرطة وممن طلبوا بعد ذلك حماية خاصة لم يستجاب لها. وقالت منظمات أخرى غير حكومية كانت قد سعت للحصول على أموال لتقديم المساعدة للمشردين إنها لم تلق أي تعاون من الدولة. ويقوم عدد من المنظمات غير الحكومية بتحقيقات شاملة في التجاوزات التي ترتكب في مجال حقوق الإنسان وإحالة هذه المعلومات إلى الحكومة؛ وأعربت هذه المنظمات عن استيائها إزاء انعدام وجود التزام قوي من جانب الحكومة لاتخاذ تدابير لإنهاء حالة الإفلات من العقوبة.

٩٩- وألقى عدد من المعلقين اللوم على المنازعات التي دمرت النسيج الاجتماعي في البلد، وأشاروا في هذا الشأن إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية الصغيرة وافقارها إلى الخبرة والقدرة على الاضطلاع بمشاريع كبيرة. فبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية موجودة في معظم أنحاء البلد، إلا أن ليس واضحاً إلى أي مدى تستطيع هذه المنظمات أن تغطي بالفعل احتياجات جميع المشردين. وهذا يفسر إلى حد ما سبب مواجهة الحكومة صعوبات جمة في توجيه الأموال إلى المنظمات غير الحكومية، في حين أنها اختارت التعاون مع الصليب الأحمر الوطني.

١٠٠- ويبدو أنه حدث خلال الأشهر الماضية انفتاح جدي من جانب الحكومة على عمل المنظمات غير الحكومية تعترف به المنظمات غير الحكومية ذاتها. واعترف عدد من مسؤولي الحكومة على المستويين المركزي والمحلي على السواء بأن الأوساط غير الحكومية تؤدي عملاً هاماً، في حالات كثيرة بدون دعم من الدولة. ومع ذلك، رأى عدد من المنظمات غير الحكومية أن هذا الاعتراف يجب ألا يتوقف عند مستوى موقف الانفتاح وأنه ينبغي للحكومة أن تتخذ تدابير أكثر جدية بكثير لتغيير الموقف الراهن المتمثل في "توجيه اصبع الاتهام" وتعزيز التعاون معها. وأعربت كذلك عن اعتقادها بأن جزءاً كبيراً من موقف الانفتاح الجديد هذا كان سببه قلق المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة إزاء سجل البلد في مجال حقوق الإنسان، والذي لا يصل أثره إلا إلى العناصر التقدمية داخل الحكومة. وأبدى المسؤولون في أجهزة الحكم المحلي ميلاً إلى تأكيد هذا الاستنتاج.

زاي - دور المجتمع الدولي

١٠١- إن الوجود الدولي في البلد قليل إزاء المشردين داخلياً وبوجه عام إزاء ضحايا العنف والاضطهاد. والتمثيل الدولي الوحيد الدائم هو وفد صغير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر له وجود في أكثر المناطق تضرراً (بويان ، ومونتريا، وأبرتادوا، وبوكارامنغا)، ويقوم بأنشطة الحماية والمساعدة لصالح الضحايا من السكان المدنيين (بما في ذلك زيارة المحتجزين، ونشر القانون الإنساني، واقتفاء أثر المفقودين وتقديم المساعدة المادية للمشردين حديثاً) ويوفر الدعم للصليب الأحمر الوطني. وهناك أيضاً اتحاد دولي من المنظمات غير الحكومية، ومشروع الخدمات الاستشارية للاجئين أمريكا اللاتينية الذي يعمل في المنطقة والذي أنشأ مؤخراً مكتباً في كولومبيا وقام بمهمة منسق المنظمات غير الحكومية بخصوص زيارة الممثل. وتعمل هذه المنظمة على أربع جهات هي الاستجابة لحالات الطوارئ، وحماية المشردين داخلياً، وتنفيذ مشاريع للتنمية والتنظيم الاجتماعيين، والتنسيق وتوعية الرأي الدولي. وستقوم منظمة "الألوية الدولية" أيضاً بإنشاء مكاتب لها خلال الأشهر القليلة القادمة في بارنكابرميخا وبوغوتا.

١٠٢- وتقوم أحياناً الحكومات الأجنبية بتوجيه أموال المساعدة والحماية للمشردين مباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية. والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعروفة باسم المجلس الدولي للوكالات الطوعية قد تكثفت أيضاً برعاية مجموعة من المبادرات الكولومبية والمبادرات على مستوى البلدان الأندية التي أسفرت عن زيادة التوعية على نحو هام في المنطقة. والوجود الدولي للمنظمات غير الحكومية قد ساعد على وضع قضية المشردين داخلياً في برنامج العمل المحلي (بما في ذلك الحكومة والكنيسة) وشجع المنظمات غير الحكومية المحلية على التضافر في العمل بطريقة أقل طائفية وأكثر مهنية.

١٠٣- ويوجد كثير من وكالات الأمم المتحدة ووكالات البلدان الأمريكية في البلد ولكنها لا تعنى بصورة مباشرة بالمشردين داخلياً (باستثناء برنامج الأغذية العالمي الذي يمول مشروعاً للمنظمات غير الحكومية لصالح المشردين داخلياً في أنتيوكيا). ومن بين هذه الوكالات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. وليس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود في البلد لأن عدد اللاجئين الموجودين صغير فيما يبدو، في حين أن التشرد داخل كولومبيا يثير قدراً قليلاً جداً من النزوح إلى الخارج، أي من تدفقات اللاجئين، ولم يبرر بعد اهتمام المنظمة. واعترضت الحكومة أيضاً على تمديد ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتشمل المشردين داخلياً والنشاط الوقائي لأن بذل محاولات كهذه يمكن أن يكون معناه إعادة توجيه طابعها الإنساني البحث نحو طابع أكثر نزعة سياسية، في حين أن ما ينبغي تعزيزه هو، في رأي الحكومة، المساعدة والتعاون التقنيين على المستوى الحكومي الدولي^(٥٤).

١٠٤- ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لمشاريع الحكومة ومؤسسات حقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٧ بمساعدة مركز حقوق الإنسان في البداية، وأبدى قدراً من التضامن الدولي مع حركة حقوق الإنسان في البلد. وساعد مالياً في إنشاء مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان بدعم من الحكومة الهولندية. كما أنه شارك في برامج تثقيف الجيش وأمناء المظالم المحليين^(٥٥). على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يتم بعد دور هام في حماية حقوق الإنسان، ولم يشترك في تقييم الاحتياجات الإنسانية للمشردين. كما أنه ليست لديه طاقة اتصال مستقل مع المنظمات غير الحكومية.

١٠٥- وساعدت زيارة الممثل في إلقاء الضوء على تطور هام آخر في الأمريكتين في ميدان التشرد الداخلي، ألا وهو إنشاء الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية من جانب معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (في البداية كفريق عامل مخصص) لتوفير محفل للتشاور بمشاركة جميع الوكالات الحكومية الدولية وبضع منظمات غير حكومية معنية في الميدان. وأحرزت الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية تقدماً كبيراً فيما يتعلق بقضايا التعريف والمنهجية والقضايا القانونية ويزداد نشاطها في مجال التشرد الداخلي في أمريكا اللاتينية. وبالنظر إلى قلة الاهتمام بالقضية في أمريكا الجنوبية، بعكس يحدث في أمريكا الوسطى من واقع تجربة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى (مدينة غواتيمالا، أيار/مايو ١٩٨٩)،^(٥٦) فإن هذا يعتبر تطوراً هاماً.

١٠٦- وخلال زيارة الممثل، اقترحت المنظمات غير الحكومية بانتظام تعيين مقرر خاص يعنى بحالة حقوق الإنسان في كولومبيا، وفي رأيها أن هذا يمكن أن يحافظ على مستوى الضغط الذي كان عاملاً حافزاً في انفتاح الحكومة في الآونة الأخيرة كما أنه حيوي لحماية حقوق الإنسان. ورأت الحكومة ذاتها أن هذا يمكن أن يشل الجهود الجارية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وأن يعزز التعاون مع المنظمات غير الحكومية. فهي ترى أن الضغط الدولي يمكن أن يأتي بنتائج عكسية وأن الوجود الخفيف، إن كان، يمثل خياراً أفضل. وأعرب مسؤولو الحكومة عن اعتقادهم أيضاً بأن استمرار دور الممثل في مجال المشردين داخلياً له أهميته.

١٠٧- وشدد أحد مسؤولي الحكومة على أن البلد في حاجة إلى قدر أكبر من المساعدة الدولية لمكافحة تجارة المخدرات ومراقبة مبيعات الأسلحة؛ وأفاد بأن خفض الاستهلاك العالمي للمخدرات وتحقيق المساواة في السوق، خاصة لصالح السلع الزراعية، يمكن أن يعود بالنفع على البلد مثله مثل أي شيء آخر^(٥٧).

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - تعريف "الأشخاص المشردين داخلياً"

١٠٨- إن الحالة التي شاهدها الممثل في كولومبيا تتعارض من جوانب كثيرة مع التعريف العملي لعبارة "الشخص المشرّد داخلياً"^(٥٨). فليس هناك مثلاً في كولومبيا توافق في الآراء فيما يتعلق بالتعريف المستخدم. وتدرج الحكومة "الكوارث الطبيعية" في أسباب التشرد الداخلي، بينما لا تدرج الكنيسة الكاثوليكية ذلك في المسح الذي تجريه ولا المنظمات غير الحكومية. ولاحظ الممثل أن مشاريع الحكومة التي تتعلق بضحايا الكوارث الطبيعية والتي تم إنشاؤها منذ عدد من السنوات تختلف عن المشاريع التي تتعلق بالأسباب الأخرى للتشرد، وأن هاتين المجموعتين من المشاريع ليستا متكاملتين أو منسقتين^(٥٩). فالمشاريع الحديثة التي طبقتها الحكومة لصالح ضحايا العنف، والتي سبقت الإشارة إليها أعلاه، ليست مصممة إجمالاً للتصدي بالتحديد لاحتياجات المشردين. فواحدة من الخطوات الواجب اتخاذها في البلد هي التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف عملي يستخدم بمرونة كأساس لتوجيه الموارد على نحو أفضل وتقسيم المسؤوليات والعمل باتساق أكبر.

١٠٩- ومن المهم بعد ذلك أيضاً تعريف المجموعات الأخرى مستهدفة في البلد (مثلاً الفلاحون المعرضون بدرجة كبيرة للتشرد، والمواطنون المنتمون لمجموعات السكان المحليين أو للأقلية السوداء، وسكان المناطق الحضرية الفقيرة، وضحايا الكوارث الطبيعية، وضحايا النزاع المسلح، وضحايا العنف في المناطق الحضرية، والأرامل، إلخ) وتحديد إلى أي مدى تشابه أو اختلاف احتياجات الحماية و/أو المساعدة، وإعداد مشاريع متكاملة (مثل المشاريع التي تستهدف "المجتمع المحلي") للاستجابة للاحتياجات ذات الصلة. أما فيما يتعلق

بالمشردين أنفسهم، فإن نمط التشرد في كل منطقة وفي كل حالة يجب أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار، بما في ذلك حجم المجموعة المشردة وخصائص مناطق الطرد والاستقبال (الحضرية أو الريفية)، وسبب (أسباب) التشرد والهجرة، ومدة التشرد.

١١٠- وتبرز الحالة في كولومبيا عنصراً آخر. وهو أنه بالرغم من أن هناك بلا شك "أعداداً كبيرة من الأشخاص الذين يفرون في حالات العمليات ذات طابع عسكري في كولومبيا، وفي حين أن إجمالي عدد الذين شردوا كبير، فإن هناك بالمثل الكثيرين ممن يفرون بأعداد صغيرة جداً، مثلاً الأسر أو الأفراد. وبين للممثل أن الأشخاص المشردين يخشون من أن تعين هويتهم لأن ذلك يعرض أمنهم للخطر. وأنهم يفضلون بدلاً من ذلك أن يذوبوا في المجتمع. ونتيجة لذلك، تكون عموماً مشاكل المشردين داخلياً هي نفس مشاكل المجتمع الذي يشاركونه بوجه عام نفس محنة الفقر والحرمان. ولذلك، لا ينبغي معاملة المشردين ككتلة غير متميزة ولا حتى من الناحية النظرية: فآية محاولة لتعريف المصطلح يجب أن تكون مرنة بما فيه الكفاية "لتناسب" جميع الأفراد المعنيين واحتياجاتهم. وقد يقتضي الأمر أيضاً التمييز إلى حد ما بين المشردين داخلياً والمشردين داخلياً سابقاً على أساس معايير مثل وقت/تواتر الاستيطان في منطقة أخرى. ولا بد في الوقت ذاته من تمييزهم عن غيرهم من المجموعات من واقع أن لهم احتياجات محددة فيما يتعلق بالحماية والمساعدة.

باء - الحماية والمساعدة

١١١- إن حماية الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين، بمن فيهم المشردون داخلياً، بصرف النظر عن أيديولوجيتهم، هي واجب أية حكومة. وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يسفر بداية عن زيادة حماية المشردين وتناقص احتمال التشرد في المستقبل. ومن الإنصاف القول إن الحكومة الكولومبية بدأت تتخذ عدداً من الخطوات للتخفيف من محنة المشردين في البلد وتعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. وهذه الخطوات، على تواضعها وطابعها المؤقت، معترف بها في البلد ومن جانب المجتمع الدولي وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتعزيز. ولهذه الغاية، من المهم أن تكون الصورة واضحة ودقيقة فيما يتعلق بفعالية هذه المشاريع أو عدم فعاليتها في الواقع وبمناطقها إذا أريد أن تكملها الموارد الدولية كما ترغب الحكومة.

١١٢- والتطورات الجارية نحو "نزع الصبغة السياسية" عن قضية التشرد الداخلي جديرة بأن تحظى بأكثر قدر من الترحيب لأنها تسفر فيما يبدو عن استجابات تتسم بقدر أكبر من الفعالية. ونزع الصبغة السياسية عن قضية التشرد الداخلي يعني في هذا الصدد أن دراسة أسباب التشرد يجب أن تكون سليمة منهجياً وألا تحول إلى سلاح سياسي؛ وأنه ينبغي اعتبار المشردين أنفسهم ضحايا لا دمي سياسية. وتبدو حملات التوعية أساسية في هذا الصدد. كما ينبغي النظر إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (والذين يساندونهم ويدافعون عنهم) في نفس الضوء بصرف النظر عن خلفيتهم السياسية أو التاريخية أو الجغرافية أو غير ذلك من خلفيات. وهذا لا يعني أن التعبيرات السياسية القائمة حالياً ليست مهمة. على أنه ينبغي أيضاً للمنظمات السياسية أن تتناول قضية التشرد في نفس الضوء الإنساني لما فيه صالح المشردين.

١١٣- وينبغي للحكومة أن تعتبر المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية منظمات شريكة لها في الجهود التي تبذلها من أجل رعاية المشردين لديها. وبما أن ذراع الحكومة لا يمكن أن يصل إلى كل مكان، فيجب أن يعهد إلى من لديهم الدراية المحلية ومن يتمتعون بثقة المشردين بالأموال وأن تكفل لهم الضمانات (والأمن) للقيام بعملهم. وهذا من شأنه أن يسمح بتوجيه الموارد القليلة المتاحة على نحو أفضل وبتقسيم المهام بفعالية أكبر. هذا علاوة على أن ما من شك في أن عمل المنظمات غير

الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي تتولى تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يحظى بدعم كامل من الحكومة بالنظر إلى ما يتسم به من قيمة لحماية هؤلاء الأشخاص. والحلقة الدراسية التي شارك الممثل فيها لها خطوة أولى ممتازة نحو زيادة التعاون وتبادل الآراء، ويأمل الممثل صادقاً في أن تستخدم الحكومة، وأوساط المنظمات غير الحكومية، وجميع المشاركين الآخرين الإعلان الختامي لهذه الحلقة كمعيار لعملهم وتعاونهم في المستقبل في توفير الحماية والمساعدة للمشردين (يرد الإعلان في المرفق الأول).

١١٤- ويجب مواصلة التدابير التي تستهدف زيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يود الممثل أن يسترعي الانتباه إلى التوصيات التي قدمتها البعثات السابقة لحقوق الإنسان في البلد وإلى ما أبدي من قلق إزاء خطورة الأدلة المتعلقة بسجل البلد في مجال حقوق الإنسان. وتفيد هذه الأدلة بأن فعالية التدابير التي اتخذت بالفعل أمر لا يزال يتعين إثباته بالكامل. كما أنها تفيد بأن التعاون داخل الحكومة ذاتها يجب أن يعزز لحماية حقوق الإنسان. أما فيما يتعلق على وجه التحديد بالمشردين داخلياً، فيود الممثل أن يؤكد على أهمية تعزيز حماية: '١' الحقوق في الأراضي والملكية، '٢' قواعد القانون الإنساني التي تحظر التشريد و'٣' الحق في الحياة والسلامة البدنية، لا سيما أثناء التشرد وبعده مباشرة. ويوصي أيضاً باتخاذ ترتيبات لمنح معاملة خاصة لحماية حقوق النساء، والأرامل بوجه خاص.

١١٥- وتتطلب الأنشطة الوقائية تفهم المواطنين لقيمة مفهوم "الكل للواحد والواحد للكل" حين يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي تشجيعهم على حماية بعضهم بعضاً وممتلكات كل منهم خاصة في ظروف النزاع المعادية. وهذا يعني عدم تنظيم الدعم لجماعات حرب العصابات بفرض حمايتهم ولا تعليم الفلاحين كيفية الصمود أمامهم، على حد قول أحد مسؤولي الحكومة. ومثل هذه الأنشطة الوقائية يجب أن تنفذ كمسألة ملحة في المناطق التي يتوقع أن يحدث فيها التشرد، مثلاً في مقاطعات سوكري، وشوكو، وأراوكا وكازاناري.

١١٦- وتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى المحلي أمر بالغ الأهمية خاصة في المناطق التي يقل فيها نفوذ الحكومة المركزية. ولا بد من تعزيز عمل اللجان المحلية لحقوق الإنسان، الذي يشترك فيه أمناء المظالم المحليون، وممثلو المنظمات الاجتماعية، ونقابات العمال، ودوائر الأعمال المحلية، والشرطة، والقوات العسكرية والكنيسة. وهذا يمكن أن ييسر الاتصال لا فحسب في حالات الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان ولكن كذلك في الحالات التي يرتفع فيها خطر التشرد. وتنظيم التدريب في مجال حقوق الإنسان وترويجها في المدارس، ونقابات العمال، والقوات العسكرية المحلية ومن خلال تنظيم حلقات تدارس مثلاً من جانب اللجان المحلية لحقوق الإنسان كلها مبادرات ممتازة ينبغي الحفاظ عليها وزيادة تعزيزها. وتأثر الممثل بوجه خاص بعدد المنظمات النسائية التي تعمل مع المشردين والفقراء والنساء والأطفال في سائر أنحاء البلد.

١١٧- والمشردون داخلياً، وبخاصة النساء، غير منظمين في الوقت الحاضر، وينبغي تشجيعهم على زيادة اشتراكهم في ما هو قائم بالفعل من هياكل تنظيمية على المستوى المحلي. وسواء سمحت الظروف أو اقتضت بالفعل بأن ينشئوا منظمات خاصة بهم ومنظمات منفصلة، فإن هذا أمر يرجع لهم هم أنفسهم تقديره.

١١٨- والمشاريع المتعلقة بتوفير المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والمأوى، والدعم المالي، والرعاية الصحية والمساعدة النفسية خلال مرحلة الطوارئ اللاحقة للتشرد، والمصممة خصيصاً لصالح المشردين، يجب أن تعزز إلى حد كبير. وهذه المشاريع يجب أن يكون هدفها هو سرعة الاستجابة دون أن تحدث هذه الاستجابة أثراً سلبياً على المجتمع المستقبل لها. وعلى غنى عن التعاون بين الدولة والأوساط غير

الحكومية، وخاصة الكنيسة والصليب الأحمر، الذي بدأ بالفعل في حالات كثيرة. فالمنظمات القليلة التي أنشأتها النساء لتوفير المساعدة لأغراض الإغاثة ودعم المشاريع المدرة للدخل قد أثبتت بالفعل إمكاناتها؛ ويجب أن تكون بمثابة نماذج لمنظمات أخرى مماثلة لها. كما أن تقديم المساعدة القانونية والارشاد لآليات الدولة المختلفة التي يمكنها توفير الإغاثة أمر ضروري ويمكن أن يتحقق إلى حد ما من خلال وسائل مثل المنشورات أو المطبوعات. ومشاريع العودة يجب أن تنفذ حيثما أمكن ذلك وأن تشمل في أساسها بعناصر انمائية كافية خاصة بالنظر إلى أن اتخاذ محل إقامة دائم في أحزمة الأحياء الفقيرة القائمة حول المدن لا يمثل حلا سليما. وتحقيقا لذلك، ينبغي تنفيذ تدابير لمساعدة المشردين على البقاء بالقرب من ديارهم وأراضيهم حيثما كان ذلك ملائما. ويمثل التدريب في مجال حقوق الإنسان وتقنيات التمكين عناصر أساسية لأي مشروع عودة.

١١٩- ويبدو أن تقديم المساعدة في المراحل اللاحقة، إلى المشردين لعله من الأنسب أن يتم في إطار سياسات الحكومة العامة التي تتصدى لمشاكل عدم المساواة والفقر والتمييز على المستويين المحلي والوطني على السواء، بحسب السياسة المعنية. فإذا كان للبلد أن يظل فخورا بنموه الاقتصادي، فلا بد من أن يصل إذاً قدر من هذا النمو إلى أفقر طبقات المجتمع بطرق ملموسة أكثر مما هو عليه الحال الآن. وإلى جانب تعدد الاحتياجات الواضحة لتوفير الخدمات العامة الأساسية على الأقل في بعض المناطق الحضرية، هناك حاجة جديّة لتنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية لزيادة فرص العمل خاصة للشباب، ومشاريع مدرة للدخل في كل من المناطق الحضرية والريفية. وهذه السياسات يجب أن تتضمن، عند الاقتضاء، عناصر ذات أولوية ومعاملة خاصة للمشردين. وينبغي لها أن تعزز بدرجة أكبر المساواة بين الجنسين وأن تشجع الجهود الذاتية للمشردين.

١٢٠- ويبدو أن تخطيط وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية ومشاريع المساعدة في حالات الكوارث التي تديرها المؤسسات الاجتماعية في حاجة إلى مزيد من الأموال، وإلى رفع مستوى التنسيق وتبسيط الإجراءات إلى حد كبير، للاستجابة لاحتياجات المستفيدين المحتملين منها.

١٢١- وأخيرا، يود الممثل أن يناشد حكومة كولومبيا اتخاذ خطوات بتنفيذ الاقتراحات المفيدة الواردة في مشروع الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية.

جيم - التصدي لأسباب التشرد

١٢٢- يكون من قبيل الادعاء محاولة التصدي في سياق هذا التقرير لمعالجة حالة معقدة مثل الحالة القائمة في كولومبيا وتقديم توصيات مفصلة لحلول يمكن أن تكون لها أية قيمة بالنظر إلى ما بها من المشاكل. هذا علاوة على أن مقترحات قيمة في هذا الصدد قد قُدمت في دراسات وتقارير عديدة يود الممثل أن يُسترعى إليها انتباه الحكومة مرة أخرى. وما من شك في أن السلم في البلد يمثل شرطا لا غنى عنه لتناقص مستوى التشرد والتخفيف من محنة الضحايا. والسلم لا يتطلب تسريح جميع المجموعات المسلحة غير المشروعة فحسب، وإنما كذلك حل بعض المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية. ويتمثل السؤال فيما إذا كانت الحكومة قادرة وراغبة في التصدي لها.

١٢٣- وكان موقف الحكومة تقليديا هو تحميل تجار المخدرات وجماعات حرب العصابات المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف في البلد. وتبنت الحكومة أيضا في اتصالاتها مع الممثل موقف أن عناصر من داخل القوات العسكرية والمجموعات شبه العسكرية مسؤولة هي الأخرى إلى حد كبير عن انتهاكات

حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولكن الحكومة نفت بانتظام أن هذه هي سياسة رسمية وأنها من ثم ليست مسؤولة عنها.

١٢٤- ولاحظ الممثل، علاوة على ذلك، أن الحكومة تفتقر إلى الاجماع على نهج واحد لمعالجة المسائل الأساسية في البلد. وبدا قدر كبير من الصراحة والانفتاح عند الكثيرين من مسؤولي الحكومة لدى مناقشتهم هذه المشاكل معه، رغم انه لم يكن هناك فيما يبدو استعداد جماعي أكثر للتصدي لها، حسبما يظهر من الجهود التي بذلت بصدد التماس حلول لها خلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية. وكل ما بذل من جهود، على حد وصف أحد مسؤولي الحكومة، كان إلى حد كبير ذا طابع مخصص وبعيدا عن الواقع. ويبدو أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأفكار والمشاريع العديدة التي أبلغت للممثل وبين تنفيذها في الواقع في كل قطاع تقريباً من قطاعات الإدارة (سواء كان ذلك في مجال حقوق الإنسان، أو المساعدة الإنسانية، أو مشاريع الإسكان أو الإصلاح الزراعي). وفي مناقشتهم مع الممثل، استعمل مسؤولو الحكومة كثيراً كلمة "desafortunadamente" (من المؤسف)، في وصفهم للحالة، مما يشير إلى إدراكهم لها وعجزهم عن حلها على السواء. وانصب التركيز عموماً على أوجه تعقد الحالة، مما يعني ضمناً مرة أخرى تعبيراً عن العجز إزاءها. ومع تقدير الممثل لدرايتهم الواضحة بالحالة والصراحة التي تحدثوا بها وصدق انشغالهم، فلا بد من الإشارة إلى أن أوجه التعقيد، رغم عدم جواز إنكارها، لا تعفي الحكومة عن مسؤولياتها.

١٢٥- ويفيد تقييم تقريبي للحالة بأنه: '١' نظراً إلى مساحة البلد وضعف الحكومة نسبياً، فإن كون الحكومة مركزية يشجع على تكوين ديناميات محلية تكون نتيجتها استحالة تنفيذ سياسات الحكومة بفعالية؛ '٢' إن النظام السياسي الراهن الذي يتقاسم فيه حزبان (هما من حيث طابعهما حزبان مواليان) السلطة منذ ٢٥ عاماً والذي اجتذب فقط ٢٢ في المائة من عدد الناخبين لم يسمح باشتراك جميع المواطنين بالكامل في العمليتين الديمقراطية والسياسية وأجاز بالفعل الاحتفاظ بالسلطة إلى حد كبير داخل هذين الحزبين؛ '٣' أن جزءاً من سياسات هذين الحزبين (وحكومة كل منهما) قد تمثل في اعتماد تشريع للأمن الوطني وتسوية مرضية مع القوات المسلحة (الأدلة التي سمعها الممثل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان تشير إلى احتمال أن يكون هذا التعايش قد تحول أحياناً إلى تواطؤ لا يمكن استبعاده كلية؛ '٤' أن مسلسل العنف الذي لا نهاية له يؤيد الادعاءات بأنه أصبحت له وظيفة اجتماعية في كولومبيا. فما لم يتم التصدي لأسباب العنف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، يمكن أن تستخدم حجة العنف لازدياد القمع ومضاعفة أعمال العنف.

١٢٦- ولمقاومة ما سبق، يبدو أن على حكومة كولومبيا أن تواجه المشاكل وأن تتخذ إجراءات عاجلة على عدة جبهات بما لديها من موارد. وأكثر الإجراءات وضوحاً هو الشروع في تنفيذ "مشروع تسامح" شامل بدءاً بإعادة استهلال حوارات السلم مع جماعات حرب العصابات: أفاد الكثيرون في كولومبيا، بمن فيهم مسؤولو الحكومة بأنه ينبغي أن يكون لجماعات حرب العصابات دور سياسي والنظر إليهم بهذه الصفة لا كمجرد مجرمين وتجار مخدرات. وقالوا إن الحكومة قد اعترفت في الماضي بعدد من مواقف جماعات حرب العصابات وإنه ينبغي أخذها في الاعتبار. وإذا تم التوصل إلى اتفاق للسلم، فيجب أن تتمثل الخطوة التالية في حل المجموعات شبه العسكرية التي سيتناقص دورها أهمية وتطهير صفوف القوات العسكرية. غير أن هناك علاوة على ذلك حاجة إلى "نزع الصبغة السياسية" عن دور السلطات المدنية في البلد. فعلى حد قول أحد مسؤولي الحكومة إن الحكومة المدنية واقعة بين شركين، بمعنى أنه إذا دافع شخص عن حقوق الإنسان اعتبر من رجال حرب العصابات، وإذا دافع شخص عن الجيش اعتبر من المجموعات شبه العسكرية. و"مشروع التسامح" هذا يجب أن يمتد إلى كل مواطن، بما في ذلك أفراد القوات العسكرية والمشردين والحركيين في المنظمات غير الحكومية.

١٢٧- ويمكن أن تتمثل خطوة أخرى في فتح حيز أمام العمل الاجتماعي المشروع أولا على المستوى الصغير. فمشاريع القاعدة الشعبية والمنظمة المحلية للمواطنين قد كان لها فيما يبدو آثار مفيدة لصالح السكان المحليين وينبغي تشجيعها ودعمها. وينبغي مثلا مساندة مبادرات المصالحة على مستوى القاعدة الشعبية لأنها تتيح أساسا متينا لاتفاقات السلم على المستوى الوطني. والحاجة إلى اتخاذ تدابير لإجراء الإصلاح الزراعي بشكل جدي، وتعزيز السلطة القضائية، وتحقيق اللامركزية وتحسين المراقبة الداخلية للقوات العسكرية مقبولة من جانب الحكومة ولكن ليس بالمستطاع مناقشتها على نحو شامل في سياق هذا التقرير.

دال - مشاركة المجتمع الدولي

١٢٨- ما من شك في أن حلول المشاكل التي ورد بيانها في هذا التقرير لا يمكن التوصل إليها في حالة كولومبيا كما في أي بلد آخر، إلا من داخل البلد ذاته. على أن دعم المجتمع الدولي "مشروع التسامح" المشار إليه أعلاه والمشاركة فيه يمكن أن يفيدا إن لم يكونا، في الواقع لا غنى عنهما إذا ما استنفدت الموارد الداخلية. فالمفاوضات التي تجري مثلا مع جماعات حرب العصابات منذ عشر سنوات قد حققت قدرا من النتائج ولكنها لم تحقق بعد نتائج كاملة. وقد لاحظ المجتمع الدولي جهود السلم هذه، ولكن يمكن دعوته للقيام بدور أكثر نشاطا مثلا في شكل وسيط لمساعدة الحكومة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالسلم.

١٢٩- ويعتقد الممثل هو وكثيرون من مسؤولي الحكومة ممن تحدث معهم أن دور المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان في كولومبيا كان حتى الآن بالغ الأهمية في زيادة الأمن (الذي يمثل بدوره شرطا لا غنى عنه لمشروعات العودة والسلم). ويعتقد أيضا أن دعم المجتمع الدولي لعمل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية في البلد قد حقق نتائج مفيدة وأنه ينبغي تعزيزه.

١٣٠- ومع عدم رغبة التقليل على الإطلاق من أهمية رصد سجل حقوق الإنسان في البلد ومراقبته باستمرار على الصعيد الدولي، يود الممثل أن يسلط الضوء على الأقل على مجالين اثنين يرى أن المساعدة الدولية يجب أن توجه إليهما وأن تزداد فيهما إلى حد أكبر. الأول هو توفير المساعدة المالية والدعم التقني والمشورة للأوساط غير الحكومية في البلد التي تعمل مع المشردين مباشرة. والثاني، الوثيق الصلة بالأول، هو تدريب مديري المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، على التحلي بروح "التجرد من النزعة السياسية" المشار إليها أعلاه، ممن يسمح لهم مركزهم بالاستيثاق من المشاكل وتحليلها فنيا والعمل من أجل حلها. ويود الممثل أن يوصي أيضا بأن يتواصل إيفاد البعثات الدولية لحقوق الإنسان مثل بعثة المقرر المعني بحالات الإعدام غير القضائي أو الموجز أو التعسفي أو الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي للتحقق، في جملة أمور، من مدى تنفيذ نتائج البعثات السابقة في البلد. ويرى أيضا أن فرع الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التابع لمركز حقوق الإنسان يجب أن يبقى على صلة وثيقة ببرنامج حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن يقدم المشورة بشأن التطورات الأخرى.

١٣١- ويرى الممثل أيضا أن المشاركة الدولية أساسية لرصد التطورات وتوفير المعلومات في مجال المشردين داخليا. وقد تم الاعتراف بذلك أيضا في الحلقة الدراسية التي ستشمل الآن لبحثها للمتابعة ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن ممثلون دوليين آخرين. ومثل هذه المشاركة الدولية، برضا الحكومة، ضرورية لتعزيز فعالية الجهود الدولية الرامية إلى تأمين تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في البلد. كما أنها ستكون مفيدة في ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة داخل البلد ومع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، وفي تجسيد نهج المجتمع الدولي بإتاحة وسيلة اتصال مع الوكالات والهيئات ذات

الصلة (من بينها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والكيانات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات بريتن وودز، ومنظمة الدول الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية) وذلك في ميدان حقوق الإنسان والميدانين الإنساني والإنمائي. ويمكن لموظف اتصال دولي يعنى بالمجالين الإنساني/حقوق الإنسان أن يقدم المشورة إلى وكالات الأمم المتحدة المقيمة في البلد وغيرها من آليات الأمم المتحدة غير المقيمة في كولومبيا لتعزيز فعالية الجهود الدولية من أجل ضمان الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية في البلد.

١٢٢- ويمكن أن تكتسب المساعدة الإنمائية هي الأخرى بُعداً إضافياً في كولومبيا: يمكن أن تأخذ هذه المساعدة، على حد اقتراح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) شكل إنشاء مشاريع لمؤسسات صغيرة تعود بالنفع على المشردين. وتنفيذ برامج أخرى تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتكون مرتبطة بمشاريع الوقاية والاستقبال والعودة يمكن أن يكون لها أيضاً آثار إيجابية على السكان المستهدفين خاصة وأن للتوظيف والعمل الحر آثاراً مفيدة على المشردين وأنهما ييسرا إعادة إدماجهم في المجتمع. وفي هذا الصدد، فإن المفيد إلى حد بعيد تبادل الآراء والخبرات مع المنظمات الدولية العاملة في أمريكا الوسطى (مثل برنامج إنماء المشردين واللجئين والعائدين) ربما بالاستعانة بالهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية.

١٢٣- وأخيراً، يود الممثل أن يكرر مرة أخرى المبادئ التي وجهت تنفيذ مهمته ودرجة انطباقها على الحالة في كولومبيا. الأول هو العمل على افتراض أن للحكومة والمجتمع الدولي هدفاً مشتركاً يتمثل في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً. ولهذا الغاية، يكون التعاون هدفاً متبادلاً. والثاني هو أن شواغل حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية، كل لا يتجزأ وهي تعزز بعضها بعضاً. والثالث أن محنة المشردين داخلياً ومحنة المجتمع الذي يعيشون فيه مترابطتان في حالات كثيرة وينبغي من ثم معاملتهما على هذا النحو.

١٢٤- وحققت البعثة إلى كولومبيا نجاحاً كبيراً لجميع هذه الأسباب. أولاً، لم يثبت استعداد الحكومة للتعاون في الدعوة والمناقشات التي أجريت مع السلطات فحسب، وإنما كذلك في الحلقة الدراسية التي اشتركت الحكومة في تنظيمها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأوساط المنظمات غير الحكومية المعنية بالمشردين داخلياً. وثانياً، أنه بالرغم من أن هناك ثغرة واضحة بين النوايا والأداء، كانت الحكومة متشغلة بوضوح بكل من جوانب حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية لمشاكل التشرد الداخلي وبدأت ملتزمة بتحسين السجل على كلتا الجبهتين. وثالثاً، فإن طبيعة التشرد الداخلي في كولومبيا حيث "يحمي" المشردون أنفسهم "بالاختفاء" في المجتمع، يجعل حالة المشردين داخلياً في كولومبيا، أكثر منها في أي بلد آخر، متشابكة تشابكاً وثيقاً مع مشاكل المجتمع ككل، مما يمكن أن يحفز بدوره اعتبار احتياجاتهم للخدمات والتنمية واحدة لا تنفصل.

١٢٥- وتظهر البعثة إلى كولومبيا أيضاً أنه في الوقت الذي توجد فيه أوجه تشابه وثيقة في أوضاع التشرد الداخلي في البلدان المتضررة، فإنه هناك أيضاً أوجه اختلاف هامة. وهذا بدوره يبرز أهمية ملامح الأوضاع في البلدان وزيارتها لتفهم المشاكل الشاملة للتشرد الداخلي كظاهرة عالمية وتقدير تفرد الحالة في كل بلد من أجل استنباط استراتيجيات للحماية والمساعدة تكون ملائمة للسياق الخاص في كل حالة بعينها.

الحواشي

(١) التقارير المذكورة في هذه الفقرة هي كالاتي:

Consulta Permanente sobre Desplazamiento Interno en las Americas, Informe Final, Misión in situ de Asistencia Técnica sobre Desplazamiento Interno en Colombia (draft, noviembre 1993) [ويشار إليه فيما بعد تقرير الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية]: تقرير لجنة حقوق الانسان (A/47/40) (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢): المحاضر الموجزة للجلستين ٩٤٤ و ٩٤٥ للجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/SR.944-945): تعليقات لجنة خبراء منظمة العمل الدولية بشأن تطبيق كولومبيا لاتفاقية منظمة العمل رقم ١٠٧، والمحالة الى وكيل الأمين العام لحقوق الانسان برسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢: تقرير عن الزيارة التي قام بها إلى كولومبيا عضوان من أعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/1989/18/Add.1) (٦ شباط/فبراير ١٩٨٩): تقرير عن الزيارة التي قام بها المقرر الخاص الى كولومبيا بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/1990/22/Add.1) (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠): تقرير بعثة التقييم المعنية بمشروع الدعم لمكتب المستشار الرئاسي لتعزيز وحماية حقوق الانسان في كولومبيا (E/CN.4/1993/61/Add.3) (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢): منظومة الأمم المتحدة، المنسق المقيم في كولومبيا، حقوق الانسان والتغلب على العنف في كولومبيا (تموز/يوليه ١٩٩٢)، تقرير عن بعثة المشاورات الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

(٢) انظر مثلاً، لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين، Feeding the Tiger: Colombia's Internally Displaced People (1993)، [يشار إليه فيما بعد باسم تقرير لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين (ICVA)]: بعثة المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية إلى كولومبيا ١٠ (١٩٩١)، ICVA, Mission to Colombia (1991) at 10.

(٣) رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٤) التعريف المنقح، تمت الموافقة عليه أثناء الاجتماع التقني للهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٥) تقرير الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية، الصفحة ٥.

(٦) يوجد قدر كبير من المواد المكتوبة حول موضوع العنف في كولومبيا.

(٧) See Alejandro Valencia Villa, Desplazamiento Interno en Colombia (May 1993), citing Paul Oquist, Violencia, Conflicto y Política en Colombia (1978) at 324.

(٨) بصورة رئيسية مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (FARC) التي لجأت فيما بعد الى العمل المسلح.

(٩) تضم هذه الجماعات الـ M-19، وحزب العمال الثوري، وحركة حرب العصابات من السكان الأصليين كوينتين لام، وجزء من جيش التحرير الشعبي (EPL).

الحواشي (تابع)

(١٠) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣.

(١١) Asociacion SETA, Colombia: Mision de Identificacion de Derechos Humanos en Colombia, Informe de Mision at 7.

(١٢) انظر تقرير الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية CPDIA، الصفحتان ١٤-١٥.

(١٣) انظر ريوشماير وآخرين، التنمية الرأسمالية والديمقراطية (١٩٩٢). استنتج المؤلف، عن طريق الدراسات الاستقصائية التاريخية والاقتصادية المقارنة لبلدان أمريكا الجنوبية، ان في الاقتصادات الزراعية كثيفة العمالة التي لا يحدث فيها إصلاح زراعي كامل، ظل أصحاب الأرض جهات فاعلة قوية اقتصادية وسياسية واعترضوا عملية إضفاء الديمقراطية الكاملة.

(١٤) تعترف مصادر كثيرة أخرى بهذه الحقيقة كذلك على نطاق واسع. انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، كولومبيا: العنف السياسي: الأسطورة والواقع (١٩٩٤) Colombia: Political Violence: Myth and Reality (1994) وتقارير البلد المتصلة بممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٩٣، والتقارير الخاص بكولومبيا الصفحة ٢٩٣ (١٩٩٤).

(١٥) الفقرة ٦٤.

(١٦) ريوشماير وآخرين، المرجع السابق، الصفحة ١٦٣.

(١٧) المرجع السابق، الصفحة ١٩٦.

(١٨) ومع ذلك، انظر على سبيل المقارنة التقرير الدوري الثالث لكولومبيا المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الانسان (CCPR/C/64/Add.3)، الذي تلاحظ فيه الحكومة انه على الرغم من التنمية الاقتصادية المرتفعة، فإن حركات حرب العصابات وتجار المخدرات، يستغلون الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية كمبرر لتهديد النظام القضائي بالدمار بينما يتمتعون بإفلات حقيقي من العقوبة الأمر الذي يجعل المواطنين الذين فقدوا الثقة في الدولة يشكلون جماعات شبه عسكرية.

(١٩) أكدت أيضا وزارة خارجية الولايات المتحدة في تقريرها عن حقوق الانسان لعام ١٩٩٣ أنه يبدو أن الجيش والشرطة مسؤولان مسؤولية مشتركة عن عدد من الانتهاكات يكاد يساوي ما ارتكبه الجماعات غير الحكومية مجتمعة.

الحواشي (تابع)

(٢٠) See also Diego Pérez, La Realidad del Desplazamiento Interno en Colombia: las Otras (1993); Victimas de la Guerra (1993); Jorge Rojas, Desplazamiento, Derechos Humanos y Conflicto Armado (1993); Alejandro Vallencia Villa, Balande y Perspectivas de los Mecanismos Internacionales de Proteccion Juridica de los Desplazados (1993), Carlos Alberto Ruiz, El Proceso de Guerra y Desplazamiento (1993), Cristina Zeledon, Mecanismos Internacionales de Proteccion Juridica de Desplazados (1993).

(٢١) انظر أيضا تقرير الهيئة الاستشارية الدائمة المعنية بالتشرد الداخلي في البلدان الأمريكية CPDIA الصفحتان ١٠ و ١٧ وما بعدهما، وديوغو بريز، Diego Perez في نفس المكان.

(٢٢) منطقة ميتا (السهول) الشرقية غنية جداً بالموارد الطبيعية وللزراعة وتربية الماشية. وتاريخياً، تمثل منطقة يشغلها المستعمرون، وأصحاب مزارع تربية الماشية، ومالكو الأراضي، والقوات شبه العسكرية. وتوجد قواعد قوية للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا FARC (مقرهم في أوريبى) وكذلك جيش التحرير الوطني ELN؛ وظهر الاتحاد الوطني UP فيها بعد اتفاقات السلام لعام ١٩٨٥. وقد حدثت ولا تزال تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وعادة ما يهرب المشردون إلى فيلافيشنشيو، وهي عاصمة ميتا.

(٢٣) وصفت منطقة "أوروبا" (أو اقليم الموز) بأنها منطقة جديدة للاستغلال الاقتصادي، وهي منطقة تتصف بنزاعات حادة حالياً وفيها قوات عسكرية كثيرة. وشهدت كوردوبا نمواً اقتصادياً سريعاً يتناقص بشدة مع الأجور المنخفضة والمستوى المرتفع من عدم المساواة في توزيع الأراضي (يقال ان جيش التحرير الشعبي EPL قد هُزم هنا إلى جانب نقابات الفلاحين التي كانت قوية جداً). وعادة ما يذهب المشردون إلى مونتريا أو ميديلين.

(٢٤) منطقة تتصف بنزاعات حادة وهي المنطقة التي ظهرت فيها القوات شبه العسكرية لأول مرة. وفي عام ١٩٨٨، يقال إن ٥ ٥٠٠ من الفلاحين هربوا من ١٢ قرية إلى بارانكا بيرميخا وبوكارامانغا بسبب الأنشطة العسكرية.

(٢٥) وُصف إقليم نورتي دي سانتاندير بأنه غني بالنفط وله أهميته التجارية، وتقوى فيه نقابات الفلاحين وفيه رجال حرب العصابات التابعين لجيش التحرير الوطني ELN طوال السنوات العشرين الماضية. ويقال ان كارتيلات المخدرات غير موجودة فيه كما هي الحال في كوردوبا أو ميتا. وان زيادة وجود القوات شبه العسكرية والفرق المتحركة أخيراً، إلى جانب ضعف وجود الدولة، أديا إلى المزيد من إدعاءات انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة. ويذهب المشردون إما إلى تيبو أو أوكانا أو كوكوتا أو يصبحون لاجئين في فنزويلا.

(٢٦) الولاية الأولى في انتاج المخدرات في كولومبيا هي ولاية بوتومايو. وتزرع المخدرات في مناطق القوات شبه العسكرية وجماعة القوات الثورية المسلحة لكولومبيا. كما نتج عن غيبة قوات الأمن الحدودية وجود حالات التشرد هنا. وكانت جماعة التمرد من السكان الأصليين "كوينتين لام" نشطة في كاوكا. وتعتبر منطقة بوريتو آسيس احدى مناطق الاستقبال والطرود على السواء.

(٢٧) استناداً إلى بعثة آندينا، Comisión Andina.

الحواشي (تابع)

(٢٨) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، الصفحة ١٠.

(٢٩) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، الصفحة ١٠.

(٣٠) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، الصفحة ١٨.

(٣١) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، الصفحة ٣.

(٣٢) وقعت كولومبيا وصدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين. وأصبحت كولومبيا طرفاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية) في عام ١٩٩١. كما كانت قبل ذلك طرفاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ التي حلت محلها الاتفاقية رقم ١٦٩ في عام ١٩٨٩. كما ان كولومبيا طرف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. انظر "حالة حقوق الإنسان في كولومبيا"، التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ الذي أعدته اللجنة الكنائسية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وشباط/فبراير ١٩٩٢، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية قرارات وجدت فيها الحكومة الكولومبية مسؤولة في أربع حالات من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينص القرار على انه ينبغي لكولومبيا منح تعويضات لأسر الضحايا ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، وقعت كولومبيا اتفاقيات جنيف الأربع، ولكنها لم توقع على أي من البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. وتنشئ المادة ٣، المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة، قواعد دنيا يلتزم بها كل طرف في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي. والنصوص ملزمة لجميع الأطراف.

(٣٣) انظر على سبيل المثال، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/1994/7) (١٩٩٣)، خاصة الفقرات ٢٢٠-٢٢٨ حيث لوحظ ان انتهاكات الحق في الحياة لا تزال موجودة بمعدل يثير الجزع. ويحدد المناطق الأكثر تأثراً بأنها المناطق التي تحدث فيها عمليات مقاومة التمرد، ويحدد السكان الأصليين، والمتعاونين المحتملين من رجال حرب العصابات، وزعماء المعارضة، والنشطين في مجال حقوق الإنسان، والصحفيين، والمحامين، ومن لهم علاقة بالكنيسة، على انهم أكثر الأشخاص تعرضاً لهذه الانتهاكات. كما يلاحظ التقرير عدم وجود تحقيقات إلا في عدد ضئيل من الحالات التي يدعى فيها وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، على الرغم من أن ٥٨ في المائة من الشكاوى المسجلة لدى مكتب النائب العام موجهة ضد أفراد من الشرطة الوطنية. وانظر أيضاً الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/1994/26) (الفقرة ١٦٧) (١٩٩٣) وتقرير المقرر الخاص المعني بقضية التعذيب (E/CN.4/1994/43) (الفقرة ١٨٨) (١٩٩٣). وانظر أيضاً تقرير لجنة حقوق الإنسان (A/47/40) (١٩٩٢) والذي أعربت فيه اللجنة، عند نظرها في التقرير الدوري الثالث لكولومبيا، عن قلقها من عمليات "التطهير الاجتماعي"، والعنف المستمر الذي يسبب معدلات مرتفعة من حالات القتل

الحواشي (تابع)الحاشية ٢٣ (تابع)

والاختفاء والتعذيب، وإفلات أفراد الشرطة والعسكريين من العقوبة، ومدى السلطة القضائية للمحاكم العسكرية.

(٢٤) انظر أيضاً E/CN.4/1990/22/Add.1 ، الفقرة ٤٧؛ وتقرير لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين الصفحة ٣.

(٢٥) انظر تقرير لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين الصفحتان ١٣ و١٤.

(٢٦) انظر CERD/C/SR.944-945. واثناء مناقشة التقرير الدوري الخامس لكولومبيا طرحت اللجنة ثلاثة أسئلة: أولاً، ما هو المقصود من العبارة "بعض السكان الأصليين فقدوا أراضيهم" (الفقرة ٥٠)، وثانياً ما هي التدابير المتخذة لتنفيذ الحق في الأمن الشخصي للسكان الأصليين، وثالثاً، ما مدى قدرة الحكومة على منع اغارات المستعمرين.

وأبلغت منظمة العفو الدولية في آب/أغسطس ١٩٩٢ عن حالة إعدام بدون محاكمة، وعن قيام القوات المسلحة بإساءة معاملة هنود ارزاريو في مجتمع مارو كازو في سيزار (شمالي كولومبيا). ويقال إن الجيش اشتبه في تعاونهم مع رجال حرب العصابات في المنطقة. (منظمة العفو الدولية، الإعدام بدون محاكمة وإساءة معاملة هنود ارزاريو، دليل منظمة العفو: AMR 23/44/93 (آب/أغسطس ١٩٩٣)).

(٢٧) لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية، في "طلب مباشر" إلى كولومبيا بشأن تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧، عام ١٩٩٢، الصعوبة البالغة في حماية السكان المدنيين، وأشارت إلى مجتمع السكان الأصليين في توتورو (في دائرة كاوكا)، والتهديدات الواردة من مالكي الأراضي التابعين لجماعة الدفاع الذاتي غابرييل لوبيز. وطلبت مواصلة تقديم المعلومات المتصلة بمسألة احتمال إعادة توطين جماعة وايوو في غواخيرا بسبب تلوث منجم الفحم. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الجماعات التالية التي يدعى أنها هددت في عام ١٩٩٢ بالتشريد والنقل إلى أماكن أخرى: جماعة وايوو في مانورا (من معهد الترويج الصناعي)، وجماعة إيمبيرا (من السد الواقع في ألتو سينو)، وجماعات بيخاودي أتاكو - توليما. وهناك تعليقات من لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية حول تطبيق كولومبيا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧، المرجع السابق.

(٢٨) انظر مثلاً، التقرير السنوي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (١٩٩٤)؛ ومحكمة الشعب الدائمة، عملية إفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية من العقوبة (١٩٨٩)؛ Tribunal Permanente de los Pueblos, proceso a la impunidad de crímenes de lesa humanidad (1989) وأنظر حقوق الإنسان الأخرى (١٩٩٣) Los otros derechos humanos ولجنة الأنديز للحقوقيين - الفرع الكولومبي حقوق الإنسان في كولومبيا (1993) Comision Andina de (1994) Juristas-Seccionsl Colombiana Derechos Humanos en Colombia واللجنة الكنائسية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (١٩٩٢) Human Rights in Colombia (1992).

الحواشي (تابع)

(٢٩) انظر مثلاً، اللجنة الدولية للعدل والسلام في أمريكا اللاتينية وغيرها، الاستراتيجية شبه العسكرية المفروضة على منطقة شوكوري الكولومبية كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، International Commission for Justice and Peace in Latin America et al., The Paramilitary Strategy Imposed on Colombia's Chucuri Region, January 1993.

(٤٠) انظر مثلاً، لجنة المنظمات غير الحكومية، مذبحة في ريو فريو، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، Commission of NGOs, Massacre in Rio Frio, 5 October 1993.

(٤١) انظر E/CN.4/1990/22/Add.1، الفقرة ١٧.

(٤٢) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، الصفحة ٣ (USCR at 3).

(٤٣) وزارة خارجية الولايات المتحدة، المرجع السابق، الصفحة ٣٩٣.

(٤٤) انظر أيضاً الفصل المتصل بـ كولومبيا، U.S. Department of State Reports on Human Rights Situations, 1993.

(٤٥) تقرير لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين (USCR at 3).

(٤٦) فيما يتعلق بحقوق الطفل، يتعين ملاحظة أن لجنة حقوق الطفل أعربت، في دورتها الخامسة في جنيف (١٠ - ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، في ملاحظاتها التمهيدية، عن قلقها الشديد للعدد الكبير من الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، على الرغم من معدل النمو الاقتصادي الإجمالي الإيجابي للبلد، واستناداً إلى اللجنة، هناك عدد كبير من الأطفال المهمشين اجتماعياً، خاصة من الريفيين والسكان الأصليين، والذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم أو أن إمكانية محدودة CRC/C/24.

(٤٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر CCPR/C/64/Add.3 و A/47/40، الفقرتين ٣٥٢-٣٥٣؛ انظر أيضاً 98 seq op. cit. at 98، Amnesty International, Colombia: Political Violence.

(٤٨) انظر E/CN.4/1993/61/Add.3.

(٤٩) انظر 97 op. cit. at 97، Amnesty International, Colombia: Political Violence.

(٥٠) رسالة من مصلحة إدارة الضمان الاجتماعي مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى مكتب العمدة في بوغوتا.

الحواشي(تابع)

(٥١) وفقا لتقرير كولومبيا الدوري الخامس للجنة مكافحة التمييز العنصري المقدم في عام ١٩٩١، هناك ٨١ جماعة من جماعات السكان الأصليين التي يكفل دستور عام ١٩٩١ حقوقهم والتي تقطن ٢٥ في المائة من مساحة البلد. وقررت كولومبيا الاحتفاظ بالنظم الايكولوجية في منطقة الأمازون واحترام حقوق جماعات السكان الأصليين فيها. وهذا يشمل، في جملة أهداف أخرى، منح الأرض (عند الاقتضاء) عقب شرائها) حيثما تكون الجماعات قد فقدتها أو لا تمتلك مساحات كافية منها، وإنشاء المتحجزات ورفع مستواها. واتخذت خطوات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان للسكان الأصليين في مناطق النزاع المسلح، بما في ذلك تنظيم دورات عن قوانين السكان المحليين في مناطق مختلفة. وهناك شعبة للشؤون الداخلية بوزارة الداخلية. وأنشئت لجنة وطنية لحقوق السكان الأصليين في عام ١٩٩٢ تكفل وقاية وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وأنشئ أيضا مجلس وطني لسياسة السكان الأصليين في عام ١٩٩٠ داخل الوزارة العامة يكفل اشتراط الدستور بمشاركة جماعات السكان الأصليين في القرارات التي تخصهم. انظر CERD/C/191/Add.1؛ انظر أيضا الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، معلومات قدمتها كولومبيا (٥ حزيران/يونيه ١٩٩١)، E/CN.4/Sub.2/AC.4/1991/4.

(٥٢) انظر E/CN.4/1994/20، الفقرة ٢٦.

(٥٣) انظر أيضا 22 USCR.

(٥٤) بيان قدمه وفد كولومبيا إلى اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٥٥) يرد وصف هذه المشاريع في تقرير عنوانه "حقوق الإنسان والتغلب على العنف" نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣). ويشير التقرير إلى أن التعاون القائم دخل منظومة الأمم المتحدة إزاء حقوق الإنسان قد طبق في أربعة مجالات هي:

١- تقييم التقدم بانتظام في عملية السلم، بما في ذلك حلقات التدارس.

٢- خطة الإصلاح الوطني.

٣- توليد الدخل والعمل لجماعات السكان الأصليين.

٤- إعادة إدماج أفراد جماعات حرب العصابات السابقين (بدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لإعادة إدماجهم).

وتصدت أنشطة أخرى لمشاكل إساءة استعمال المخدرات والعنف الاجتماعي (شملت الثانية أنشطة للقضاء على حالة الإفلات من العقوبة وتعزيز نظام القضاء؛ وإدماج المجموعات الهامشية في المجتمع؛ وتحسين أوضاع المعيشة وتعزيز التعايش السلمي)، واستهدفت إنشاء ثقافة لحقوق الإنسان والنظام السياسي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان. ووجدت بعثة تقييم أجريت في العام الماضي وشارك مركز حقوق الإنسان فيها أن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء حقوق الإنسان بالغ الأهمية وأوصت بأن يتواصل تعاونه ودعمه. E/CN.4/1993/61/Add.3، المرجع المذكور أعلاه.

الحواشي (تابع)

(٥٦) هناك في أمريكا الوسطى مثلاً مؤسسة مشتركة بين الوكالات هي برنامج تحسين أوضاع المشردين واللاجئين والعائدين، تتولى في جملة أمور تلبية احتياجات المشردين داخليا.

(٥٧) يتلقى البلد حالياً مساعدات دولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات خاصة من الولايات المتحدة (٢٤,٩ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٤).

(٥٨) انظر E/CN.4/1994/23، الفقرة ١٧.

(٥٩) انظر مثلاً مكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث والمكتب الوطني لتخفيف حدة الأخطار في كولومبيا، (1991) Disaster Mitigation Programme in Colombia 1988-1991.

المرفق الأول

الإعلان الختامي

نحن المشتركين في الحلقة الدراسية المعنية بالسياسات المتكاملة لصالح المشردين داخليا في كولومبيا وممثلو المنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية، ومنظمات الدولة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الكنسية، نعلن:

- أن الحلقة الدراسية قد جاءت نتيجة عملية تنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية المختلفة التي تعمل مع المشردين والهيئات الحكومية وهيئات الدولة المسؤولة عن التصدي لهذه المشكلة.
- أنه ينبغي لجميع المشتركين من هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية إحراز مزيد من التقدم في تعزيز جو الثقة المتبادلة وإنشاء الأدوات اللازمة لإعداد سياسة متكاملة للتصدي لمشكلة الأشخاص المشردين.
- أنه ينبغي لهيئات الدول التي تقع عليها مباشرة مسؤولية صنع السياسة العامة أن تضطلع بعزم وإصرار بالمهام التي هي مهامها بحكم وظائفها. وبالمثل، ندعو المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية إلى بدء أو تعزيز إجراءات التنسيق التي بدونها لن يتسنى إعداد استجابات متسقة للمشكلة.
- إنه لا بد من القيام على وجه السرعة بالتصدي بعزم وإصرار لأسباب التشرد الداخلي لمواجهة انعكاسات المشكلة.

حيث أن:

- التشرد الداخلي يثبت وجود أزمة خطيرة لحقوق الإنسان في كولومبيا وأن أسبابه المباشرة هي كالاتي:

التظاهرات المختلفة للعنف السياسي في البلد التي تحدث ظاهرة التشرد؛

ضخامة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ودرجة الإفلات من العقوبة المقترنة بهذه الانتهاكات؛

اشتداد حدة النزاع الداخلي المسلح الناتج قبل كل شيء عن الاستراتيجيات المضادة للتمرد وأنشطة المجموعات شبه العسكرية؛

انتهاك القواعد التي تنظم المنازعات المسلحة وقواعد القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع، وهي الانتهاكات التي تخلف أثرا بالغا على السكان المدنيين ممن لا دخل لهم في النزاع؛

الاتجار بالمخدرات وخطط استغلال الموارد الطبيعية والاصلاح المضاد للاصلاح الزراعي الوطني؛

كون المناطق التي يُبعد عنها معظم الأفراد هي بالذات أهم المناطق الزراعية في البلد.

وثمة عوامل أخرى تؤثر على الطرد منها:

تركز ملكية الأرض وسوء استغلالها مما يحد من فرص العمل ويسفر عن تركيز الدخل؛

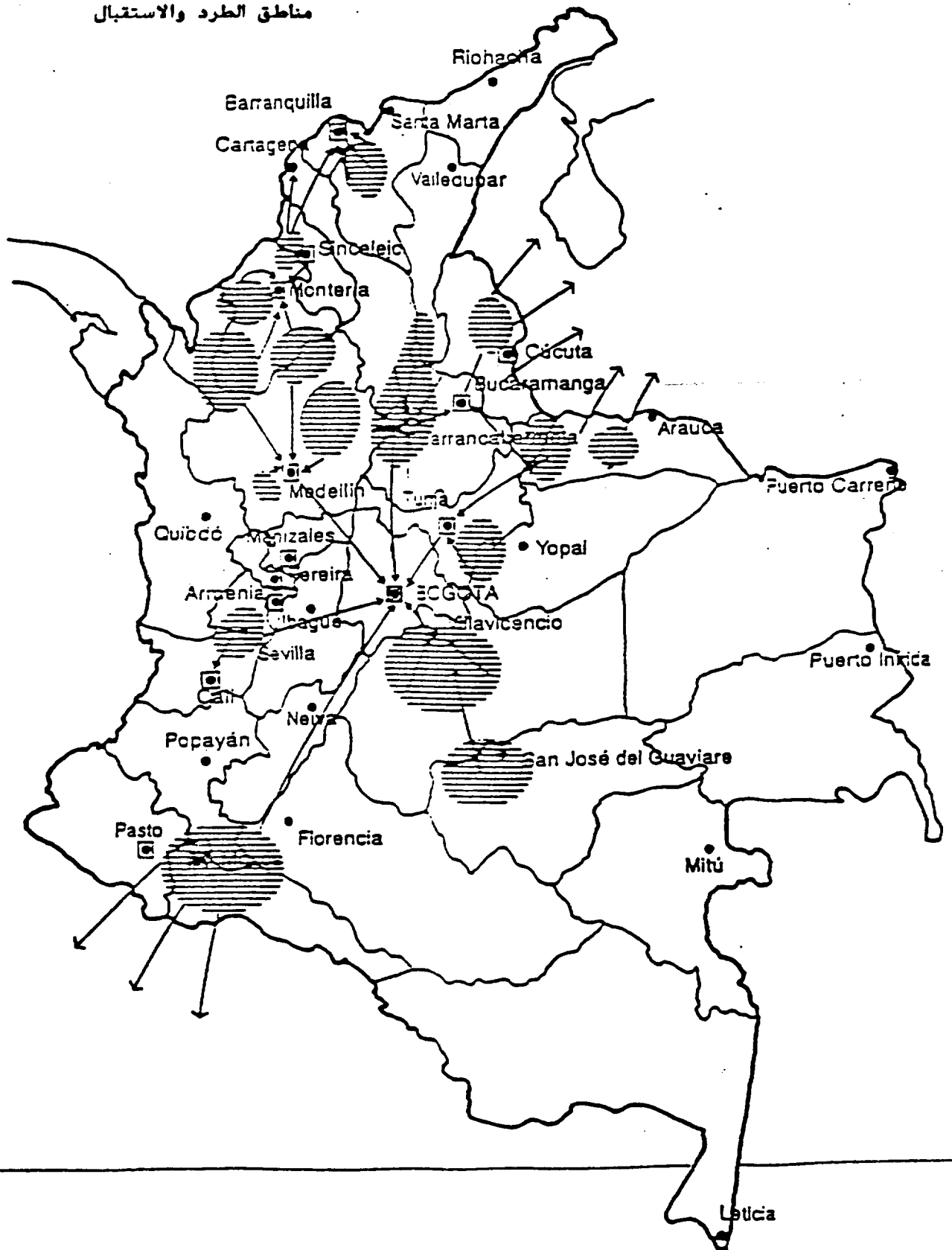
تحديث الزراعة وأثره التكنولوجي على سكان المناطق الريفية الفقيرة مما يعجل بتفرقة مجتمعات هذه المناطق؛

تزايد سرعة عملية تجزؤ الاقتصاد الريفي وآثاره الضارة على الأسرة.

نعمد المبادئ التوجيهية التالية:

- ١- إن أساس حل مشكلة المشردين هو البحث عن السلم والعدالة الاجتماعية. وهذا يقتضي النظر في إنشاء ترتيبات وآليات إقليمية ووطنية تيسر إنهاء المنازعات عن طريق التفاوض.
- ٢- اعتماد وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف.
- ٣- القضاء على حالة الإفلات من العقوبة باعتبارها السبب الرئيسي لانتهاك حقوق الإنسان والتشرد.
- ٤- احترام المنظمات غير الحكومية المعنية بالأشخاص المشردين وحقوق الإنسان والاعتراف بشرعيتها وتوفير الضمانات لأنشطتها؛ والاعتراف القانوني بالأشخاص المشردين وبمجموعاتهم المنظمة.
- ٥- الاعتراف في خطط التنمية المحلية والإقليمية والوطنية بواقع العنف السياسي في المجتمع الكولومبي، والقيام وفقا لذلك بإعداد استراتيجية متكاملة (قانونية، واجتماعية - اقتصادية، ونفسية - اجتماعية وثقافية) للأشخاص المشردين.
- ٦- تطبيق اصلاح زراعي يعيد توزيع الأراضي لتيسير عودة الأشخاص المشردين والحيلولة دون نشوء أي عنف يمكن أن يتسبب في إحداث حالات تشرد أخرى.

مناطق الطرد والاستقبال



خريطة كولومبيا

الجهات الادارية

